The Trends of the Political Development Limitations in Jordan: A Field Study

Muwafaq Abuhammod

Abstract: This study aims to uncover the limitations of political development in Jordan based on the responses of the survey participants in an attempt to enhance the role of Jordanian citizens to be effectively involved in addressing these limitations, and developing plans and strategies that would ensure resolving these limitations and avoiding chaos and political turbulence and crises within the Jordanian community.

The study answers a number of questions concerning the degree of Jordanian public awareness of political development and the reasons that hinder its progress. The study also sought to identify the relationship between the respondents' attitudes towards the political development limitations and the set of demographic, social and economic variables (such as gender, age, monthly income, and educational level).

This study was conducted following the method of social survey, and the data was collected by means of a questionnaire completed by (582) randomly selected sample of respondents. The selected sample covered the various categories and backgrounds that constitute the Jordanian society.

The most important findings of the study show that the majority of the survey respondents were aware that "corruption, mediation, and nepotism are the major limitations that hinder the realization of real political development in their society," and that "absence of political culture among Jordanian citizens is one of the major constraints on political development."

Keywords: Political reform, Political development, Political parties, Political participation, Political backwardness, Jordan.

دراسة للاتجاهات نحو معوقات التنمية السياسية في الأردن: دراسة ميدانية

موفق أبو حمود(*)

ملخص: تحاول هذه الدراسة الكشف عن معوقات التنمية السياسية في الأردن وفق اتجاهات أفراد عينة الدراسة؛ وذلك بهدف تعزيز دور المواطن الأردني في المشاركة الفعّالة في معالجة هذه المعوقات، ووضع الخطط والإستراتيجيات الكفيلة بمعالجتها أو الحد منها، ومن ثم الحدّ من حدوث الفوضى والأزمات السياسية داخل المجتمع الأردني.

وتجيب الدراسة عن مجموعة من التساؤلات حول مدى إدراك أفراد المجتمع الأردني للتنمية السياسية والأسباب التي تعوق إنجاحها، كما سعت الدراسة أيضاً إلى معرفة العلاقة بين اتجاهات أفراد العينة نحو معوقات التنمية السياسية ومجموعة المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية (كالنوع، والعمر، والدخل الشهري، والمستوى التعليمي).

وقد اعتمدت الدراسة على منهجية المسح الاجتماعي بالعينة، وكانت صحيفة الاستبانة هي أداة جمع البيانات، وقد طبقت على عينة عشوائية مقدارها (582) مبحوثاً ومبحوثة، وشكّل – في تقدير الباحث – المجتمع الأردني بأطيافه المتنوعة، مجتمع الدراسة. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن غالبية أفراد العينة كانوا على علم ودراية بأن "الفساد والواسطة والمحسوبية من أهم المعوقات التي تقف أمام تحقيق تنمية سياسية صحيحة في مجتمعهم"، وأن "غياب الثقافة السياسية لدى المواطن الأردني تعدّ من أهم معوقات التنمية السياسية".

المصطلحات الأساسية: الإصلاح السياسي، التنمية السياسية، الأحزاب السياسية، المشاركة السياسية، التخلف السياسي، الأردن.

مقدمة:

عرفت المنطقة العربية منذ نهاية عام 2010، وبداية عام 2011 تحولات وتغييرات عميقة وغير مسبوقة من الانتفاضات، والثورات، والحراكات والاحتجاجات

(*) قسم دراسات التنمية، كلية الآداب والفنون، جامعة فيلادلفيا، الأردن.

الشعبية، طالت البنى الهيكلية والأنساق السياسية والمنظومة القانونية، وأدت إلى تبني إصلاحات دستورية وسياسية غير مسبوقة، كان بعضها نتيجة لانتفاضات واحتجاجات شعبية كبيرة أدت إلى سقوط أنظمة سياسية مثل: مصر وتونس وليبيا، وبعضها الآخر جاء في سياق حراك سياسي بتوجه سلمي تخلله آلاف المظاهرات والاحتجاجات وأشكال متعددة من المطالبات مثلما حدث في: الأردن والمغرب. وقد اصطلح على تسمية هذه الأحداث "بالربيع العربي".

تحاول هذه الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية أن تعيد ترتيب الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية العربية بأنماط جديدة من المقومات والمكونات، ومن العلاقات والتفاعلات، بالإضافة إلى محاولتها صياغة عقد اجتماعي جديد وفقاً لشروط وأسس تعاقدية جديدة للقانون والدستور، والحقوق والواجبات، والمواطنة والهوية، والسلطة والطاعة. إلّا أنه ما زال من الصعب استشراف مستقبل هذه الاحتجاجات والانتفاضات والثورات، وتحديد معادلات التغيير الجديدة لتقديم أية أحكام نهائية؛ فمصير الحراك السياسي في المنطقة العربية ما زال مفتوحاً على كل الاحتمالات؛ مما لا يسمح بقراءته قراءة موضوعية تساعد على تتبع سلم تطوره.

شهد الأردن منذ بداية عام 2011 حركة احتجاجية شعبية وشبابية كبيرة امتدت إلى مختلف محافظات المملكة، بالإضافة إلى احتجاجات من القوى والأحزاب السياسية التقليدية، طالبت بمكافحة الفساد، والحق في المشاركة، واحترام حقوق الإنسان وصون كرامته، والتداول السلمي للسلطة، وقبول مبدأ التعددية السياسية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين.

تحاول دراستنا هذه الكشف عن معوقات التنمية السياسية في الأردن، خاصة بعد التحولات السياسية التي طرأت على الساحة السياسية الأردنية منذ بداية عام 2011. كما تبحث الدراسة مدى تأثر عملية التنمية السياسية في الأردن بالعوامل الداخلية والخارجية، بناءً على تركيبة المجتمع الأردني الجغرافية والديمغرافية، ودور مكونات المجتمع الأساسية المتعددة (الأسرة، المدرسة، الجامعة، الأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني، البرلمان، الحكومة، وسائل الإعلام، القوى الأمنية) في عملية التنمية السياسية.

إن عملية التنمية السياسية عملية تتضافر فيها جميع قطاعات المجتمع وقواه

السياسية، حيث النزاهة والمساءلة والعدالة والشفافية، وسيادة القانون، ومشاركة حقيقية فاعلة للمرأة والشباب وتفعيل طاقاتهم في شتى مناحي الحياة، وأحزاب سياسية ومؤسسات مجتمع مدني قوية وموحدة باختلافها، واستقلال القضاء الذي يجسد النزاهة ويحمي الحقوق، وقبل كل هذا تتطلب التنمية السياسية إرادة سياسية حقيقية راغبة في تحقيق ذلك.

ومن خلال هذه المنطلقات الأولية، تحاول دراستنا الكشف عن اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات التنمية السياسية في الأردن. وتنقسم الدراسة إلى أربعة فصول: يتناول الفصل الأول خلفية الدراسة ومشكلتها وأهدافها وأهميتها وأسئلتها، إضافة إلى تعريف بأهم مصطلحات الدراسة. ويحاول الفصل الثاني من الدراسة إعطاء لمحة عامة عن أهم التحولات السياسية التي طرأت على الساحة السياسية الأردنية منذ عام 2011، وهي تعتبر من الناحية النظرية مجالات مهمة لإنجاح عملية التنمية السياسية. ويبحث الفصل الثالث الإطار النظري للدراسة، ويعالج مفهوم التنمية السياسية، وواقع معوقات التنمية السياسية في الأردن. أمّا الفصل الرابع فهو تحليلي إحصائي يحاول رصد اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو أبرز معوقات التنمية السياسية في بلدهم.

مشكلة الدراسة:

تأتي هذه الدراسة استجابة للتحديات التي تواجه عملية التنمية السياسية في الأردن؛ فعلى الرغم من سلسلة الإصلاحات الدستورية والسياسية والإدارية التي شهدها الأردن في العامين 2011 و2012، وانتخاب مجلس النواب الأردني السابع عشر بتاريخ 2013/1/23، وإجراء الانتخابات البلدية في شهر آب 2013، وعلى الرغم من تزايد عدد الأحزاب السياسية المرخصة في الأردن في الآونة الأخيرة (نحو 30 حزباً سياسياً)، وعلى الرغم من أن الأردن في عام 2003 رفع شعار التنمية السياسية وأنشئت وزارة التنمية السياسية في العام نفسه لتحقيق الأهداف المرجوّة من التنمية السياسية، فإن عملية التنمية السياسية في الأردن ما زالت تسير ببطء شديد، كما أن هذه الإصلاحات لم تكن كفيلة بإحداث تأثير إيجابي على واقع المشاركة السياسية لأغلب المواطنين الأردنيين، لذلك تكمن مشكلة الدراسة في الكشف عن معوقات التنمية السياسية في الوقت الحالي حتى يتم تأكيدها، وتأكيد ضرورة التعامل معها بكل جدية من قبل المؤسسات السياسية الأردنية؛ لإنجاح

عملية التنمية السياسية في الأردن، ومن أجل توسيع فعلي حقيقي لمجال المشاركة السياسية ومن ثم تعزيز العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة في الوقت الحاضر أهمية خاصة؛ لكونها تحاول الكشف عن واقع معوقات التنمية السياسية كما يراها أفراد عينة الدراسة. كما تكمن أهميتها أيضاً في كونها تتطرق إلى موضوع التنمية السياسية كتنمية نوعية في إطار التنمية الشاملة، وأنها جاءت لتحاول إضافة أرضية معلوماتية نظرية وتطبيقية في مجال التنمية السياسية في الأردن، وتوفر بيانات إحصائية ومؤشرات مهمة لصناع القرار فيما لو أرادوا مراجعة مواقفهم وإجراءاتهم لتوفير بيئة مناسبة لإنجاح التنمية السياسية وللحيلولة دون وقوع أزمات.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تهدف هذه الدراسة إلى تعرف اتجاهات مجتمع الدراسة نحو معوقات التنمية السياسية في الأردن، وذلك من خلال رصد وتحليل لمجموعة المؤشرات الدالة على مدى معرفة أفراد عينة الدراسة وإدراكهم للمعوقات والمتغيرات السياسية التي تجري في الأردن. كما تهدف الدراسة إلى تقديم عدد من التوصيات التي قد تسهم في رفع كفاءة النظام السياسي الأردني للتعامل مع المشكلات التي تواجه المجتمع بكفاية وفاعلية. وتهدف الدراسة أيضاً إلى محاولة الكشف عن دور الإصلاحات القانونية والسياسية والإدارية التي جرت في الأردن منذ عام 2011، في إنجاح عملية التنمية السياسية.

ولتحقيق هذه الأهداف، ستحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما أبرز معوقات التنمية السياسية الداخلية والخارجية في الأردن وفقاً لاتجاهات أفراد عينة الدراسة؟ وذلك من خلال محور الدراسة الرئيس المتعلق "بمعوقات التنمية السياسية في الأردن".

كما تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الفرعي: هل هناك أثر أو تفاوت واضح بحسب التحليل الإحصائي لاتجاهات أفراد عينة الدراسة حول محور الدراسة، يُعزى للمتغيرات الشخصية كالنوع، والعمر، والدخل الشهري، والمستوى التعليمي؟

مصطلحات الدراسة:

– **التنمية السياسية:** هناك كثير من التعريفات التي استخدمت لمفهوم التنمية السياسية، وتشير أغلب الدراسات التي تناولت التنمية السياسية إلى أنها تعني إقامة الأبنية التي تسمح بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية وإيجاد جهاز إداري قادر على تنفيذ السياسات التنموية بشكل فعّال وتلبية حاجات المواطنين ومطالبهم[1].

– **المشاركة السياسية:** تشير المشاركة السياسية إلى الأنشطة أو التصرفات الطوعية المباشرة التي يقوم بها المواطنون، أو عن طريق مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية؛ بهدف اختيار حكامهم (أو اختيار القيادات السياسية) والإسهام في صنع السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، وإدارة شؤون المجتمع (ريتشارد هيجوت، 2001: 270–272).

– **الأحزاب السياسية:** هي منظمات سياسية طوعية، تضم مجموعة من الأفراد الذين يشتركون ويتفقون في أفكار ومبادئ وتصورات وبرامج محددة يجب أن تتبع في تنظيم الدولة، وتعمل على تعبئة الرأي العام من أجل الوصول إلى السلطة أو التأثير فيها (نظام بركات، وعثمان الرواف، ومحمد الحلوة، 1987: 224). ويعرف قانون الأحزاب السياسية الأردني لعام 2012 الحزب بأنه "كل تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الأردنيين يؤسس وفقاً لأحكام الدستور، وهذا القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية" (قانون الأحزاب السياسية الأردني لعام 2012: المادة الثالثة).

– **الإصلاح السياسي:** هو تطوير النظام السياسي وتفعيله في بيئته المحيطة داخلياً وخارجياً، وهو التغيير نحو الأفضل لوضع سيئ أو غير طبيعي، أو هو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في الشكل الحاكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة، استناداً لمفهوم التدرج (أمين مشاقبة، والعلوي، 2010: 7).

– **التخلف السياسي:** هو ضعف قدرة النظام السياسي على تعبئة أفراده

(1) للمزيد حول المفهوم انظر الإطار النظري للدراسة.

ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية بدرجة كافية وفعّالة لتحقيق أهدافه العليا، والعجز عن بناء نسق جديد من القيم السياسية التي تدفع بمكوناته إلى اكتساب اتجاهات بناءة، والانخراط في الحياة السياسية؛ مما قد يؤدي إلى ضعف قبول النظام لدى أفراد المجتمع وجماعاته المتنوعة، وانتشار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وعدم المساواة السياسية (شراب، 1998: 25).

الدراسات السابقة:

– دراسة محمد كنوش الشرعة، (2005) بعنوان "اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني نحو التنمية السياسية: دراسة إحصائية تحليلية"، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى فاعلية مجلس الأمة الأردني (النواب والأعيان) في تحقيق التنمية السياسية، والتحديات التي تواجه المجلس في تحقيق هذه المهمة. ومن أبرز ما كشفت الدراسة عنه ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة (أعضاء مجلس الأمة) الذين وصلوا للعضوية من خلال الانتماءات والأنساق الاجتماعية الفرعية (القبيلة، والعشيرة، والجهوية... إلخ)، وليس من خلال تنظيمات مدنية حديثة كالحزب والنقابة، كما أظهرت الدراسة أن أفراد عينة الدراسة أقل تأييداً للظاهرة الحزبية.

– دراسة محمد سعد أبو عامود، (2007) بعنوان "التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة مملكة البحرين"، ورصدت واقع التنمية السياسية في مملكة البحرين من خلال مجموعة من المؤشرات الدالة على التنمية السياسية، ومن المؤشرات التي أوردتها الدراسة: مؤشرات متعلقة ببناء الدولة، وبالنظام السياسي، والتطوير الديمقراطي، وتطوير وتحديث الجهاز الإداري الحكومي، والعلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية.

– دراسة رافع شفيق البطاينة، (2009) بعنوان "الإصلاح السياسي في الأردن: رؤية للتنمية السياسية"، وتناولت كيفية تحقيق التنمية السياسية بعد إنجاز الإصلاح السياسي في الأردن، وأسس تحقيق التنمية السياسية التي لا يمكن تحقيقها إلّا بتوافق وطني شامل لسائر القطاعات الاجتماعية والسياسية والشعبية مع التشريعات الناظمة لها، ووجود إرادة شعبية جادة وحقيقية نحو الإصلاح. والتنمية السياسية تتحقق بالانخراط والمشاركة في الحياة الحزبية والسياسية بمختلف مكوناتها، مستخلصاً أن الإصلاح السياسي والتنمية السياسية لا تتحقق

إلّا بحدوث توافق بين مطالب مختلف القوى السياسية والشعبية وطموحها مع توجهات القيادة السياسية ورؤاها.

– دراسة هاني الحوراني، (2000) بعنوان "النقابات المهنية وتحديات التحول الديمقراطي في الأردن"، وتطرقت إلى بعض مؤسسات المجتمع المدني في الأردن ممثلة بالأحزاب والنقابات المهنية، ودورها في التنمية السياسية.

– دراسة عبد المجيد العزام، (2003) بعنوان "اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية"، وبينت أن النظام الحزبي في الأردن يفتقر إلى المؤسسية في صنع القرار؛ نظراً للهيمنة الشخصية وضعف الممارسة الديمقراطية داخل هياكله التنظيمية، وظهور الشللية والمحسوبية في العمل الحزبي، وهذا أدى إلى اضمحلال رغبة المواطنين في المشاركة السياسية، وإلى ضعف التأييد الشعبي للأحزاب وللانخراط في العمل الحزبي.

– دراسة محمد عوض الهزايمة، (2005) بعنوان "إدراك الناخبين الأردنيين للعوامل التي تحدد تصويتهم"، وتوصلت إلى عدد من الأسباب التي وقفت وراء تدني الانتساب في الأحزاب السياسية منها: هيمنة المتنفذين والأثرياء على الأحزاب السياسية؛ مما أدى إلى ضعف الثقة بها، وعدم قدرة الأحزاب على تعزيز الثقافة الحزبية بين المواطنين.

تتميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة بأنها تتناول – بصورة مباشرة وتطبيقية – موضوع معوقات التنمية السياسية في الأردن، كما أنها تقدم – في ظل التحولات والتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية بشكل عام، والأردن بشكل خاص – مجموعة من التوصيات لصنّاع القرار في الأردن، من شأنها إنجاح عملية التنمية السياسية.

أبرز التحولات السياسية في الأردن منذ بداية عام 2011:

أسهمت الاحتجاجات الشعبية الواسعة في مختلف محافظات المملكة منذ بداية عام 2011 في قيام النظام السياسي الأردني بإجراء العديد من الإصلاحات السياسية والقانونية والإدارية، منها:

أولاً – التعديلات الدستورية:

لا يمكن قراءة المشهد السياسي الأردني دون المرور بالتعديلات الدستورية

لعام 2011 وهي أول تعديلات تجرى على الدستور الأردني في عهد الملك عبدالله الثاني بن الحسين. اعتبرت التعديلات الدستورية لعام 2011 أكبر عملية مراجعة شاملة للدستور في تاريخ المملكة[2]؛ حيث شملت نحو (42) مادة من أصل (131) مادة، ووضعت (15) مادة جديدة وألغي العديد من المواد، وصدرت الإرادة الملكية بالموافقة على تعديل الدستور بعد إقراره من مجلس الأمة، بتاريخ 30 أيلول 2011، ونشر في الجريدة الرسمية – العدد رقم (5117) بتاريخ 2011/10/1، ومن أبرز هذه التعديلات الدستورية (مركز القدس للدراسات السياسية 2014: 7–9، وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية 2012، الدستور الأردني):

1 – إنشاء محكمة دستورية ضمن أفضل المعايير الدولية (المادة 58 من الدستور الأردني، الفقرة الأولى): مهمتها مراقبة دستورية القوانين والتشريعات، كما تقوم بتفسير نصوص الدستور إذا طلب إليها ذلك (المادة 59 من الدستور الأردني، الفقرة الثانية). وتأسيس المحكمة الدستورية شكل حلاً جزئياً لمشكلة القوانين المؤقتة التي تصدرها الحكومة عندما يكون البرلمان منحلاً (غير منعقد)، وهي القوانين التي ظلت مثار جدل واسع في الأردن ومحل انتقادات واسعة من جانب قوى المعارضة والعديد من مؤسسات المجتمع المدني، ووجود المحكمة الدستورية يشكل في النهاية حماية للتشريعات والقوانين من تغول السلطة التنفيذية.

2 – إنشاء هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات، وقد نصت الفقرة الثانية من المادة (67) من الدستور الأردني على إنشاء هيئة مستقلة بقانون، تشرف على العملية الانتخابية النيابية وتديرها في كل مراحلها كما تشرف على أية انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء. وصدر القانون الناظم لتشكيل وعمل وصلاحيات الهيئة المستقلة للانتخاب في 9 أبريل 2012 (قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012)، ونص قانون الهيئة المستقلة للانتخاب على أن الهيئة تتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري، المادة 3 الفقرة (أ)، وللهيئة مجلس

(2) يقول محمد الحموري: إن المطالبة بالإصلاحات الدستورية في الأردن كانت قبل الاحتجاجات والحراكات الشعبية الواسعة منذ بداية عام 2011 خطاً أحمر، وكان كل من ينادي بالإصلاحات الدستورية يتهم بعدم الموالاة للنظام السياسي، أو أنه ضد النظام السياسي، أو لديه أجندة خاصة. للمزيد انظر محمد الحموري، إعصار الإصلاح بين الدول الملكية والجمهورية.. وحالة الأردن، في جريدة **الغد الأردنية**، مقال منشور بتاريخ 2012/9/9 على موقع الجريدة، www.alghad.com/articles/527627

مفوضين يتألف من رئيس وأربعة أعضاء يعينون بإرادة ملكية لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد (المادة (6) الفقرة (أ)).

تشكل الهيئة المستقلة للانتخابات نقلة نوعية في تاريخ الأردن السياسي من خلال التزامها تطبيق المعايير الدولية على مختلف مراحل العملية الانتخابية ابتداءً من تسجيل الناخبين حتى إعلان النتائج والنظر بالطعون في حال تقديمها، وتمكين المراقبين المحليين والإقليميين والدوليين من العمل في جميع مراحل العملية الانتخابية. واستندت الهيئة في عملها إلى قانون الانتخاب الجديد لعام 2012 المثير للجدل، إلا أنها سعت إلى توفير ضمانات حق المواطن في الاختيار الحر بشكل يؤسس لعملية انتخابية صحيحة ستبقى وتتطور في الدورات الانتخابية المقبلة في ظل قانون انتخاب توافقي (الهيئة المستقلة للانتخابات، التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2013: 1).

3 – نقل اختصاص النظر في الطعون بصحة نيابة أعضاء مجلس النواب إلى القضاء المدني ممثلاً بمحكمة الاستئناف التي تتبع لها الدائرة الانتخابية للنائب المطعون بصحة نيابته، وتمتد فترة الطعون في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب لمدة (15يوماً) من تاريخ نشر نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية، وتصدر محكمة الاستئناف أحكامها خلال (30 يوماً) من تاريخ تسجيل الطعن لديها، وتكون قراراتها نهائية وغير قابلة لأي طريق من طرق الطعن (المادة 71 من الدستور الأردني، الفقرة الأولى)، وتقضي المحكمة إما برد الطعن وإما بقبوله موضوعاً، وفي هذه الحالة تعلن اسم النائب الفائز (المادة 71، الفقرة الثانية)، وإذا تبين للمحكمة نتيجة نظرها في الطعن المقدم إليها أن إجراءات الانتخاب في الدائرة التي تعلق الطعن بها لا تتفق وأحكام القانون فإنها مخولة بإصدار قرارها ببطلان الانتخاب في تلك الدائرة، بغض النظر عن عدد المرشحين (المادة 71، الفقرات 3، 4، 5)[3].

4 – الحد من قدرة الحكومة على حل البرلمان من دون أن تستقيل، فإذا حل مجلس النواب يجب على الحكومة أن تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل، ولا

(3) للمزيد حول الطعون المقدمة انظر دراسة مركز القدس للدراسات السياسية، مرجع سابق، ص 8، وكذلك تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان حول انتخابات مجلس النواب السابع عشر لعام 2013، نيسان 2013، ص 32، ص 33.

يجوز تكليف رئيس الحكومة بتشكيل الحكومة التي تليها (المادة 74 من الدستور الأردني، الفقرة الثانية).

ثانياً – قانون الانتخاب الأردني لعام 2012:

صدرت الإرادة الملكية بالمصادقة على قانون الانتخاب الأردني رقم (25) لسنة 2012 المعدل بقانون رقم (28) العام 2012 بعد إقراره من مجلسي النواب والأعيان[4]، ويعد قانون الانتخاب الأردني لعام 2012 أول قانون انتخاب عادي في تاريخ المملكة لا يصدر بصفة قانون مؤقت. ومن أبرز التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخاب الأردني لعام 2012، الذي تمت بموجبه الانتخابات النيابية الأردنية التي جرت بتاريخ 2013/1/23، ما يلي:

زيادة عدد مقاعد مجلس النواب الأردني السابع عشر إلى (150) مقعداً بدلاً من (120) مقعداً في المجلس السادس عشر، يخصص منها (15) مقعداً للكوتا النسائية بدلاً من (12) مقعداً في قانون الانتخاب المؤقت لعام 2010، اعتمد القانون الجديد نظاماً مختلطاً يجمع بين صوت واحد للناخب في الدوائر الانتخابية المحلية، وصوت آخر يمنحه لقائمة مغلقة على مستوى المملكة (الدائرة العامة أو الوطنية)، وخصص للدائرة المحلية (108) مقاعد وهي الترتيبة نفسها للقانون السابق، مقابل (27) مقعداً للقوائم الوطنية على أساس التمثيل النسبي (قانون الانتخاب الأردني رقم (25) لعام 2012، المادة (8)). والقوائم الوطنية المغلقة تسمح للمواطن أن يمنح صوته لصالح القائمة ككل وليس لأي مرشح منها، ويترتب على ذلك أن المقاعد التي تفوز بها القائمة إنما تمنح للمرشحين بحسب تسلسل ورود أسمائهم في القائمة[5].

ثالثاً – قانون الأحزاب السياسية الأردني لعام 2012:

صدرت الإرادة الملكية السامية بتاريخ 2012/6/7؛ أي قبل ثلاثة أسابيع فقط على صدور قانون الانتخاب بالموافقة على قانون الأحزاب السياسية رقم (16) لعام 2012 بشكله الذي أقره مجلسا الأعيان والنواب. ويعتبر هذا القانون ثالث قانون

(4) نشر القانون المعدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (28) لسنة 2012 في الجريدة الرسمية بتاريخ 2012/7/25 في العدد (5169): 3442.

(5) للمزيد حول أشكال النظم الانتخابية ومفهوم النظام الانتخابي انظر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA) التصميم من أجل المساواة، النظم الانتخابية ونظام الكوتا، الخيارات المناسبة والخيارات غير المناسبة، إعداد ستينا لار سرود، وريتا تافرون، ترجمة: عماد يوسف، على موقع المؤسسة الإلكتروني على الرابط الآتي: www.idea.int/publications/designing-for-equality/ar.cfm

للأحزاب في المملكة منذ التحول الديمقراطي في عام 1989؛ حيث صدر القانون الأول في عام 1992 وظل نافذاً حتى صدور القانون الثاني في عام 2007، ثم صدر القانون الثالث لعام 2012 في إطار مساعي الإصلاح التي شهدها الأردن بعد الربيع العربي.

رابعاً – إقرار نظام هيكلة الرواتب: وقد تضمن زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين.

خامساً – تشكيل نقابة المعلمين الأردنيين عام 2011.

سادساً – إجراء الانتخابات البلدية في شهر آب 2013.

على الرغم من هذه التعديلات والتغييرات التي جرت، فإن الاحتجاجات الشعبية ما زالت مستمرة وبنسب متفاوتة، بسبب عدم الرضا التام من قبل المواطن الأردني عن هذه الإصلاحات، والمطالبة بمزيد منها. وأظهرت نتائج استطلاع للرأي العام الذي أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية حول حكومة الدكتور عبدالله النسور الثانية بعد مرور (200) يوم على تشكيلها، أن هناك تراجعاً واضحاً في نسبة من يعتقدون بأن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح لدى كلتا العينتين، فقد أفاد 29% من المستجيبين للعينة الوطنية و42% من المستجيبين لعينة قادة الرأي أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، مقابل 64% من مستجيبي العينة الوطنية و47% من مستجيبي عينة قادة الرأي أفادوا بأنها تسير في الاتجاه الخاطئ (مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، تشرين الأول 2013).

كما أن أغلب المراقبين والمتتبعين للوضع السياسي في الأردن، يرون أن هذه الإصلاحات لم تكن كافية لإحداث التأثير الإيجابي المطلوب على واقع التنمية السياسية في الأردن؛ لأنها لم تكن نابعة من رغبة حقيقية في تعزيز المشاركة الشعبية بوصفها غاية بحد ذاتها، بل جاءت شكلاً من أشكال احتواء الحراك السياسي الأردني في ظل التحولات السياسية الدراماتيكية التي عصفت بالمنطقة العربية، ووسيلة لضبط المجتمع في سبيل مواجهة الأزمات والتحديات المتعددة التي يمر بها الأردن[6]. ومن الواضح أن هذه الإصلاحات التي جرت منذ بداية عام 2011، على الرغم من أنها جاءت استجابة للحراكات والاحتجاجات الشعبية الواسعة التي شهدتها محافظات المملكة كلها، فإنها مثلت – في المحصلة النهائية – قراراً

(6) عواد الجعفري، رزان الصالحي، ربا زيدان: التنمية السياسية في الأردن...حديث لا يترجم على أرض الواقع، مقال منشور بتاريخ 8 تموز 2014 على موقع أعمال طلبة معهد الإعلام الأردني "صحافيون" على الرابط الإلكتروني الآتي: www.jmijournalists.com/Articles/1734

متفرداً اتخذته السلطة دون إشراك القطاعات والمنظمات والهيئات المستهدفة بهذا القرار.

إن المشكلة في بطء سير عملية الإصلاح السياسي، تتعلق بسياسات الدولة في الغالب، حيث لا يوجد نية كاملة للإصلاح لدى مؤسسات الدولة بسبب وجود المتنفذين وأصحاب المصالح، وفي المقابل فإن ثقافة المجتمع العشائرية تقف أيضاً حاجزاً في بعض الأوقات، بسبب العقلية التي تنظر للوطن من باب الغنيمة والمحاصصة وتقاسم المناصب وتوزيعها.

ستحاول دراستنا قياس آراء أفراد عينة الدراسة، ومدى رضاهم عن هذه التحولات الآنفة الذكر، من خلال طرح مجموعة من الأسئلة المتعلقة في هذا الصدد، تندرج ضمن تساؤلات محور الدراسة، خاصة الفقرات التي تتعلق بـــ: هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وهيمنة أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والقوانين الحامية للمشاركة السياسية الحقيقية، والأحزاب السياسية، والنظام الانتخابي، والفساد.

الإطار النظري للدراسة:

بدأ استخدام مفهوم التنمية السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، وبدأت الحاجة بعد ذلك تظهر لوضع نظريات لفهم سياسات دول العالم الثالث؛ حيث شهد النظام الدولي تغيرات حاسمة، منها: بروز وتزايد عدد دول العالم الثالث التي حصلت على استقلالها السياسي، وزيادة درجة التنافس والاستقطاب والاحتواء بين الكتلتين المتنافستين آنذاك: الكتلة الغربية بقيادة أمريكا، والكتلة الشرقية برئاسة الاتحاد السوفياتي، وسيادة مظاهر الحرب الباردة في العلاقات بين الكتلتين، وبروز المنظمات الدولية وخاصة منظمات الأمم المتحدة والوكالات الدولية التي أصبحت تهتم بمشكلات التنمية والتخلف (ناجي صادق شراب، 1998: 49–60).

لا يزال مفهوم التنمية السياسية مفهوماً حديثاً نسبياً، وغير محدد على نحو دقيق، بل يثير التباسات نظرية وعلمية، وقد أسهم في تعقيد المفهوم والتباسه استخدام مصطلحات أخرى مرتبطة ومرادفة للمفهوم، ومن هذه المصطلحات: الإصلاح السياسي، والتحديث السياسي، والتحول الديمقراطي، والتعددية السياسية، والمشاركة السياسية، والتكيّف السياسي، وغيرها من المفاهيم التي تتناول

موضوعات متقاربة تتعلق بالمجتمع (رافع شفيق البطاينة، 2009: 287، والشرعة، 2005: 27، وهيجوت، 2001: 43–49).

قُدّمت للتنمية السياسية العديد من المفاهيم، وقدّم معظمها علماء غربيون؛ لذلك رُكّز على بعض الجوانب والظواهر، وتم تجاهُل جوانب وظواهر مهمة في الواقع السياسي لبلدان العالم الثالث. لذلك يحسن بنا في هذا السياق عرض بعض التعريفات الغربية والعربية للمفهوم:

مفهوم هنتنجتون: يرى هنتنجتون أنّ هناك ثلاثة مقومات أو مؤشرات للحداثة السياسية يجب أن تتوافر مجتمعةً في مجتمع الحداثة السياسية، دون أن يقدم تعريفاً للتنمية السياسية، وهذه المقومات هي (Huntington & Nelson, 1976: 22، وهنتنجتون، 1993: 53):

أولاً – ترشيد السلطة: وهذا يعني استناد السلطة إلى أساس قانوني ينظم تقلدها وممارستها وتداولها (دستور مسبق)، بحيث يلتزمه الحاكمون والمحكومون على قدم المساواة.

ثانياً – التمايز: وهو يعني التباين الوظيفي لمؤسسات الدولة التنفيذية والقضائية والتشريعية (مبدأ فصل السلطات).

ثالثاً – المشاركة السياسية: ويعرفها هنتنجتون بأنها نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي[7]. وتعتبر المشاركة السياسية في الوقت الحاضر من أبرز مقوّمات التنمية السياسية والمظهر الرئيس للديمقراطية.

يعتبر هنتنجتون هذه المقومات الثلاثة للحداثة السياسية بمثابة مرادف للديمقراطية الغربية، وأن الديمقراطية الغربية هي أعظم نظم الحكم على الإطلاق، وأنّ الأخذ بها هو السبيل الوحيد أمام أي مجتمع يسعى إلى تحقيق تنمية سياسية حقيقية والتخلص من التخلف السياسي.

وقدم لوسيان باي مفهوماً مبسطاً للتنمية السياسية؛ حيث عرّفها بأنّها أحد جوانب عملية التغيير الاجتماعي الشامل، وهي الشرط الضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهي تحقيق المشاركة الشعبية، وهي بناء الديمقراطية، وهي بناء الدولة

(7) للمزيد حول المشاركة السياسية انظر عبدالمنعم المشاط، 1988: 36.

القومية، وهي تدعيم قدرة النظام السياسي من حيث تسيير الشؤون العامة وضبط النزاعات وتلبية المطالب، وهي تحقيق التغيير الحكومي المنتظم (Pye, 1966: 62-67). واستخلص باي من هذه التعريفات للتنمية السياسية العناصر المشتركة التي تمثل جوهر التنمية السياسية، وهي: المساواة بين الأفراد في علاقاتهم بالنظام السياسي، وتمايز وتخصص البنى والمؤسسات والعمليات السياسية، وقدرة النظام السياسي في علاقته مع محيطه.

ويعرف السيد الزيات التنمية السياسية بأنها عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطوير واستحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم ينسجم مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساساً مناسباً لعملية التعبئة الاجتماعية. ويتألف هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية الحكومية وغير الحكومية، التي يتمايز بعضها عن بعض وظيفياً، وتمثل في الوقت نفسه الغالبية العظمى من الشعب وتعكس مصالحها وتهيئ المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل إيجابي وفعّال، يساعد على تعميق وترسيخ حقائق وإمكانات التكامل الاجتماعي والسياسي، ويتيح الفرصة لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام (الزيات، 1986: 150–159).

ويعرف أحمد وهبان التنمية السياسية في كتابه "التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية"، بأنها عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على تطبيق قوانينها وسياساتها على كامل إقليم الدولة، ورفع كفاءة الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، وإضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني فيما يتعلق باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية؛ بحيث تكون كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، وإتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين (وهبان، 2000: 143–144).

من خلال استعراضنا لمجموعة المفاهيم الآنفة الذكر نستنتج أنّ التنمية السياسية تعني عملية سياسية تهدف إلى تخليص المجتمع من أشكال التخلف

السياسي من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من مشاركة المواطنين كافة في الحياة السياسية على أساس المواطنة ومن دون تمييز (توسيع مساحة المشاركة السياسية في صنع القرار)، ومن خلال تدعيم قدرة النظام السياسي والمؤسسات السياسية الحكومية وغير الحكومية لتكون قادرة على التكيّف مع المتغيرات المجتمعية، وتكون قادرة على توزيع المنافع الاقتصادية المتاحة بين الأفراد داخل المجتمع؛ أي أن يكون النظام السياسي قائماً على أساس العدل والمساواة والتميّز، وقائماً على دستور ينظمه ويطبق مبدأ الفصل بين السلطات بشكل جدي وفعّال، والاتجاه نحو الحكم الرشيد، وتعزيز حالات الحريات العامة وحقوق الإنسان والمساءلة والرقابة والنزاهة في المال العام.

جاء طرح مفهوم "التنمية السياسية" في الأردن عام 2003، وأنشئت وزارة التنمية السياسية في العام نفسه لتحقيق التنمية السياسية في الأردن؛ لأنها مسألة ذات أهمية بالغة لإعادة دفع المسيرة الديمقراطية وتعزيز المؤسسات وتوزيع الأدوار فيها. ووضعت الوزارة خطة عمل وإستراتيجية لتحقيق الأهداف المرجوة من التنمية السياسية (للمزيد حول إستراتيجية الوزارة والأهداف التي تسعى الوزارة لتحقيقها انظر إلى إستراتيجية وخطة عمل الوزارة لتحقيق التنمية السياسية في الأردن، نيسان 2004: 1).

يشتمل الإطار النظري على مجموعة من القضايا والآراء المتعلقة بموضوع الدراسة التي تساعدنا في عملية التحليل وربط النتائج ذات الصلة بأهداف الدراسة وتساؤلاتها، وذلك من خلال عرض وتحليل لبعض التحديات والمعوقات والتأثيرات الداخلية والخارجية التي تعوق تحقيق عملية التنمية السياسية في الأردن. ومن أهم هذه التحديات (إستراتيجية وخطة عمل وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية، نيسان 2004: 2–3، والشرعة، 2006: 81):

– ضعف دور مجلس الأمة في المساهمة في دعم الحياة السياسية وتنميتها.

– ضعف مبدأ التشاور بين مؤسسات صنع القرار بما يخدم المصلحة العامة.

– ضعف دور الأحزاب السياسية وتركيزها على المعارضة السياسية، وإغفالها لدورها في المعارضة الحقوقية والمطلبية، وعدم تفكيرها في تحديد آليات تنظيمية واضحة للتناوب على قيادة الحزب، أو عدم العمل بها.

– عدم تمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية المنصوص عليها دستورياً.

– تداعيات القضية الفلسطينية واستمرار تأثيرها على باقي الهموم الوطنية الأردنية.

– البيئة الثقافية وسيادة علاقات اجتماعية متخلفة.

كما يمكن ملاحظة العديد من الأزمات التي ظهرت خلال الأشهر الأخيرة تحديداً، ومن أبرزها (أبو رمان، 2011، وعبيدات، 14/5/2012):

– فجوة الثقة بالحكومات المتعاقبة، وضعف قنوات التواصل والاتّصال بين الدولة والرأي العام (مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، **تشرين الأول 2013**).

– نمو ظاهرة الفساد نتيجة ضعف آليات الرقابة المؤسسية وغياب المساءلة والمحاسبة الجادة بكل أشكالها الدستورية والقانونية والأخلاقية. إنّ غياب التقاليد الديمقراطية، وطغيان الاعتبارات الشخصية في مختلف المجالات والمستويات، أدّى إلى تهميش دور المواطن ودور المعارضة وتهميش دور المجالس النيابية والبلدية ودور مؤسسات المجتمع المدني، وعجز الحكومات عن استيعاب القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية، وانعدام الحوار مع قطاعات واسعة من المجتمع. في هذه البيئة تطور الفساد وتطورت خبرات وإمكانات الفاسدين من أصحاب النفوذ وأصحاب القرار، فتعاملوا مع المؤسسات الحكومية باعتبارها ملكيات خاصة.

– نمو الهويات الفرعية وانفجار أزمة العنف المجتمعي وتراجع الشعور بدولة القانون والمواطنة.

– تغييب الحياة النيابية الصحيحة، وتغوّل السلطة التنفيذية وانفرادها بالقرار.

– بروز تأثير ما يسمى "قوى الشد العكسي"، أو "القوى الخفية"، أو "مؤسسات الظل" (الأجهزة الأمنية، والديوان الملكي، وقوة البيروقراط، انظر محمد أبو رمان، 2011) على حساب المؤسسات الدستورية مثل: الحكومة والبرلمان.

– ضعف كفاءة القطاع العام في مواجهة التحديات والتكيف مع المتغيرات الجديدة من جراء الغموض في اختيار الإدارات العامة، وغياب المعايير المؤسسية المبنية على الكفاءة والعدالة.

من الملاحظ أن هذه الأزمات تواجه أغلب الدول العربية، ومنها الأردن، وهذه الأزمات ناتجة من إشكالية بنيوية وأخرى ثقافية. فالإشكالية البنيوية ناتجة من بنية الأنظمة السياسية العربية التي تقوم على حكم الفرد الواحد دون التأسيس لدولة

القانون والمؤسسات؛ أي حكم الأشخاص والعائلات والطوائف، ولذا فإن الفرد لا يشعر بانتمائه لوطنه ولا باستقرار فكرة المواطنة في ثقافته. ويمكن الإصلاح السياسي من خلال: المشاركة السياسية وإشراك المواطنين باتخاذ القرارات، وبناء مؤسسات قادرة على استيعاب الأفراد وثقافتهم، وسيادة القانون بعيداً عن سيادة الغلبة والاستقواء الفردي والعائلي والأمني.

أما المشكلة الثانية فهي مشكلة ثقافية ناتجة من تصورات الأفراد والجماعات لمفهوم الدولة والنظام والمؤسسة، وتصورات العلاقة بين الحاكم والمحكوم؛ إذ تبقى الفكرة غير ناضجة في أذهان الناس؛ لأن السلطة هي عدو قام بغير شرعية وبغير إرادتهم. ومن المفترض أن يتم تحليل البنى الثقافية في المجتمع ومعرفة جذورها ومحركاتها، ومن ثم محاولة تغيير ثقافة المجتمع نحو فكرة المواطنة الحقة والمشاركة في القرارات.

عندما تعزز إدارة المجتمع والدولة بشكل جيد ورشيد، تصبح المؤسسات داخل الدولة أكثر فاعلية على صعيد المحاسبة وأداء الأدوار، ومن ثم نستطيع الحد من هذه التحديات الآنفة الذكر؛ لأنّ أهم مستلزمات "الحكم الرشيد أو الصالح" (حسن كريم، 2004: 95–130) أن يسود حكم القانون واستقلال القضاء، ومن ثم تكون المساواة حقيقية بين المواطنين وتتكافأ الفرص وتقوم دولة المؤسسات؛ بحيث يستمد كل مسؤول سلطاته من الدستور والقانون، وليس بالقرابة أو العلاقات الخاصة. ويلخص تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 أهم المحاور الذي يقوم عليها الحكم الجيد أو الصالح وهي (تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004: 33):

1. صون الحرية بما يضمن توسيع خيارات الناس (وفي هذه حماية لجوهر التنمية الإنسانية).
2. الارتكاز إلى المشاركة الشعبية الفعّالة، مع تمثيل شامل لعموم الناس.
3. الاعتماد على المؤسسات بامتياز، نقيضاً للتسلط الفردي، وانتخابات حرة نزيهة، بما يضمن الكفاءة والشفافية والمساءلة.
4. سيادة القانون، المنصف والحامي للحرية، على الجميع، وعلى حد سواء.
5. قضاء كفء ونزيه ومستقل تماماً في تطبيق القانون، وتنفيذ أحكامه بكفاءة من جانب السلطة التنفيذية.

وكانت هذه المحاور الأهداف العريضة للأجندة الوطنية الأردنية التي تم التوافق عليها (الأجندة الوطنية الأردنية، الأردن الذي نريد 2006– 2015: 3).

الإجراءات المنهجية للدراسة:

منهجية الدراسة وأدواتها:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الاستبانة هي الأداة الرئيسة لجمع البيانات واشتملت بالإضافة إلى البيانات الأساسية المتعلقة بخصائص العينة – مثل: الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري – على محور رئيس فقط، تناول مجموعة من المتغيرات المتعلقة بمعوقات التنمية السياسية في الأردن (20 متغيراً). وقد قيست اتجاهات المشاركين نحو هذه المتغيرات من خلال مقياس ثلاثي؛ بحيث تشكل "الموافقة" الرقم (3)، في حين يشكل الرقم (2) "الموافقة لحد ما"، أما الرقم (1) فيشير إلى "عدم الموافقة"، وعليه، فإذا كان الوسط الحسابي للإجابات أكبر من (2) فإنه يدل على اتجاه عام بالموافقة أو التأييد، في حين يكون الاتجاه العام بعدم الموافقة أو التأييد في حال قل الوسط الحسابي عن (2).

وزعت (1000 استبانة)، عادت منها (664) استبانة، وقد استغني عن (82) استبانة لعدم الدقة في البيانات الواردة فيها، وبلغ مجموع الاستبانات التي تم تحليلها (582) استبانة.

كما وزعت ورقة تعليمات توضح أهم مفردات الدراسة والمصطلحات السياسية، وكيفية الإجابة عن كل سؤال لضمان الثبات والاتساق في إجابات أفراد عينة الدراسة.

الصدق والثبات:

مرت الاستبانة بمجموعة من الإجراءات المنهجية للتحقق من الصدق والثبات؛ فقد عرضت على عدد من المحكّمين والمختصين من أساتذة الجامعات؛ للإفادة من آرائهم في تعديل بعض الصياغات وتطويرها، وحذف أو إضافة أية فقرة يرونها مناسبة، وقد تم الأخذ بملاحظات المحكّمين وتعديل بعض الفقرات بحسب ما رآه الباحث.

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة ومحورها عن طريق قياس مدى الاتساق

الداخلي بأسلوب (كرونباخ ألفا) لاستجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات محور الدراسة؛ حيث دلت النتائج على درجة عالية من الاتساق الداخلي لفقرات (أسئلة أو متغيرات) المحور وللأداة ككل. تبيّن النتائج وجود ثبات عالٍ من الاتساق الداخلي؛ حيث بلغت قيمة (ألفا) الكلية لمحور الدراسة (0,788) وهي قيمة دالة إحصائياً، ومناسبة لأغراض الدراسة وأهدافها، مقارنة بالحد الأدنى المقبول في هذه الدراسة وهو (0,50%).

مجتمع الدراسة وخصائص العينة:

يمثل أفراد المجتمع الأردني بأطيافه المتنوعة مجتمع الدراسة، وقد اختيرت عينة الدراسة بطريقة عشوائية، وبلغ حجمها (582) مستجيباً ومستجيبة، وجاء تمثيل العينة المبحوثة ممثلاً لأغلب شرائح المجتمع الأردني – في تقدير الباحث –[8]. وزعت الاستبانة على عدد من الفعاليات والقطاعات الوظيفية والمهنية على النحو الآتي:

– أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات: وزعت الاستبانة على أعضاء في هيئة التدريس في كل من جامعة فيلادلفيا الخاصة، وجامعة جرش الخاصة، والجامعة الأردنية.

– الكتاب والصحافيون: وزعت الاستبانة على عدد من الصحفيين والكتاب في جريدة الغد، والرأي، والدستور، والعرب اليوم.

– المعلمون والمعلمات في المدارس الحكومية: وزعت استمارة الدراسة على عدد من المعلمين والمعلمات في ثلاث مناطق، تمثل الأردن من الشمال إلى الجنوب على النحو التالي: أولاً– منطقة الشمال: مدرسة الطرة الثانوية للبنين، ومدرسة الطرة الثانوية للبنات في لواء الرمثا/ محافظة إربد. ثانياً– منطقة الوسط: مدرسة الجبيهة الثانوية للبنين في العاصمة عمان. ثالثاً– منطقة الجنوب: مدرسة زين الشرف الثانوية للبنات في منطقة المرج، مدرسة الكرك الثانوية للبنين في محافظة الكرك.

– طلبة الجامعات: وزعت الاستبانة على خمس جامعات أردنية، ثلاث منها خاصة، وهي: جامعة فيلادلفيا، وجامعة جرش، وجامعة الإسراء، وجامعتان حكوميتان هما: الجامعة الأردنية، وجامعة مؤتة.

(8) انظر خصائص العينة في جدول (1).

– القطاع الحكومي: وزعت الاستبانة في كل من الدوائر الحكومية التالية: أمانة عمان الكبرى، ودائرة ضريبة الدخل شرق وشمال عمان، ودائرة الإحصاءات العامة، وسلطة المياه، والخدمات الطبية الملكية، ومديرية الأمن العام، ومديرية الدفاع المدني، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ووزارة الزراعة/ دائرة زراعة العاصمة عمان، ووزارة الصحة/ مستشفى البشير، عمان.

– القطاع المالي والمصرفي: وزعت الاستبانة على عدد من البنوك، وهي: بنك القاهرة عمان/ فرع أبو نصير، والبنك الإسلامي في منطقة الشميساني، والبنك العربي/ فرع الجبيهة.

– القطاع الخاص: وزعت الاستبانة على عدد من مؤسسات القطاع الخاص في مجال المقاولات، والكمبيوتر، والكهرباء، والأعمال الحرة، وصناعة الأدوية.

شكلت محافظة العاصمة عمان النسبة الكبرى لأفراد عينة الدراسة نظراً لكثافتها السكانية، ونظراً لوجود معظم المؤسسات والدوائر الحكومية وغير الحكومية مثل: الوزارات، والصحف المحلية، والجامعات. كما أن عدداً قليلاً من أفراد عينة الدراسة يعمل في عمان ولكنه يقيم في محافظة أخرى، أما العدد الأكبر من أفراد عينة الدراسة فيقيم في العاصمة عمان. وزعت الاستبانة وجمعت في شهري تشرين الأول (أكتوبر)، وتشرين الثاني (نوفمبر) 2013.

التحليل الإحصائي:

حللت البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، واستخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية لعرض خصائص أفراد العينة من خلال استخدام التكرارات والنسب المئوية (Frequencies and Percentages)، واستخدم الوسط الحسابي (Means) كأبرز مقاييس النزعة المركزية لقياس متوسط إجابات أفراد العينة على متغيرات (فقرات) الدراسة، واستخدم الانحراف المعياري (Standard Deviation) كأحد أبرز مقاييس التشتت لقياس الانحراف في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي.

كما استخدمت مقاييس الإحصاء التحليلي، من خلال استخدام اختبار (Independent Samples t-test) لاختبار الفروق الإحصائية بين إجابات أفراد العينة بحسب المتغيرات ذات البعدين (الجنس: ذكر، أنثى)، واستخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات الحسابية

للمتغيرات التي تزيد على فئتين (العمر، الدخل الشهري، المستوى التعليمي). ثم استخدم اختبار(شيفيه Schefee) لتحديد مصادر الفروق بين فئات المتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية. وقد استخدم معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا Cronbach Alpha) للتحقق من ثبات أداة الدراسة.

تحليل النتائج:

الجزء الأول – الوصف العام لخصائص العينة:

يبين جدول (1) أن النسبة الكبرى من أفراد عينة الدراسة هي من الذكور؛ إذ بلغت نسبتهم (71,1%)، في حين بلغت نسبة الإناث (28,9%) من العينة، ويعود ارتفاع نسبة الذكور لأسباب مجتمعية؛ إذ إنّ نسبة الإناث العاملات في سوق العمل يقارب نحو 30% من العاملين، ومن ثم عكست عينة الدراسة هذه الحقيقة.ويشير الجدول إلى أن ما نسبته (38,3%) من أفراد العينة تراوح أعمارهم بين (20 وأقل من 30 سنة)، وأن ما نسبته (24,7%) تراوح أعمارهم بين (31 وأقل من 40 سنة)، وهذه النسب تعكس واقع البنية السكانية للمجتمع الأردني، وتُعدُّ مؤشراً واضحاً على أن المجتمع الأردني مجتمع شاب. وشكلت نسبة المتزوجين (54,3%)، بينما (45,7%) من العينة عازبون.

كما تظهر بيانات الجدول أن ما نسبته (36,2%) من عينة الدراسة يراوح دخلهم الشهري بين 301 وأقل من 500 دينار، وأن (20,8%) من العينة يقل دخلهم عن 300 دينار أردني؛ مما يدل على انخفاض معدلات دخول النسبة الكبرى من عينة الدراسة. ويشير الجدول أيضاً إلى أن حملة الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس) هم الفئة الكبرى؛ إذ بلغت نسبتهم (73%)، تليهم نسبة حملة التوجيهية وتبلغ (14,3%) ومن ثم حملة الدراسات العليا بنسبة (10,2%)، وأخيراً حملة مؤهل أقل من الشهادة الثانوية.

شكل الطلبة النسبة الكبرى من مجموع عينة الدراسة؛ حيث بلغت نسبتهم (22%)، تليهم نسبة من يعملون في التدريس وتبلغ (14,1%)، ومن ثم نسبة موظفي الحكومة (12,9%)، وتشير النتائج إلى أن ما نسبته (80,9 %) من عينة الدراسة من المقيمين في المدن، تليهم نسبة المقيمين في القرى وتبلغ (16%).

جدول (1)
توزع أفراد عينة الدراسة بحسب خصائصهم الاجتماعية (ن = 582)

المتغير	الفئة	العدد	%	المتغير	الفئة	العدد	%
النوع	ذكور	414	71,1	الحالة الاجتماعية	أعزب	266	45,7
	أنثى	168	28,9		متزوج	316	54,3
	المجموع	582	100		المجموع	582	100
العمر	أقل من 20 سنة	82	14,1	المستوى التعليمي	لا يقرأ ولا يكتب	0	0
	20 – أقل من 30 سنة	223	38,3		يقرأ ويكتب	5	0,8
	30 – أقل من 40 سنة	144	24,7		ابتدائي	1	0,2
	40 سنة فأكثر	133	22,9		إعدادي	8	1,5
	المجموع	582	100		ثانوي	83	14,3
الدخل الشهري	أقل من 300	121	20,8		جامعي	425	73,0
	من 300 إلى أقل من 500	211	36,2		دراسات عليا	59	10,2
	من 500 إلى أقل من 700	90	15,4		المجموع	582	100
	من 700 إلى أقل من 900	50	8,5	مجال العمل أو المهنة	التدريس	82	14,1
	أكثر من 900	67	11,4		وظيفة حكومية	75	12,9
	لا إجابة	45	7,7		الجيش /الشرطة/ الأمن	18	3,1
	المجموع	582	100		الزراعة	10	1,7
مكان الإقامة	مدينة	471	80,9		الصحة	10	1,7
	قرية	93	16,0		أعمال إدارية	47	8,1
	بادية	6	1,0		الصناعة	8	1,5
	مخيم	12	2,1		أعمال مالية (بنوك، تأمين، مصارف...)	31	5,4
	المجموع	582	100		أعمال حرة	29	5,0
					طالب / طالبة	128	22,0
					بلا عمل	33	5,6

تابع/ جدول (1)
توزع أفراد عينة الدراسة بحسب خصائصهم الاجتماعية (ن = 582)

المتغير	الفئة	العدد	%	المتغير	الفئة	العدد	%
				مجال العمل أو المهنة	أعمال أو مهن أخرى:		
					قطاع خاص	53	9,1
					هندسة	11	1,9
					صحافة	41	7,1
					لا الإجابة	5	0,8
					المجموع	582	100

وتشير بيانات جدول (2) إلى توزع أفراد العينة بحسب انتماءاتهم الحزبية والعضوية إلى مؤسسات المجتمع المدني.

جدول (2)
توزع أفراد عينة الدراسة بحسب الانتساب إلى الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني (ن= 582)

المتغير		التكرار	النسبة المئوية (%)
هل تنتمي إلى عضوية حزب سياسي؟	نعم	12	2.1
	لا	570	97.9
هل تنتمي إلى عضوية إحدى مؤسسات المجتمع المدني	نعم	68	11.6
	لا	514	88.4

نلاحظ من بيانات جدول (2) الذي يشير إلى توزع أفراد العينة بحسب انتماءاتهم الحزبية، أن ما نسبته (97,9%) من عينة الدراسة لا ينتسبون إلى عضوية أيٍّ من الأحزاب السياسية؛ مما يدل على عدم الاهتمام بالعمل الحزبي، وهو أمر لافت ذو أهمية في تحقيق عملية التنمية السياسية، ويُرجع الباحث ذلك إلى عدة عوامل، من أبرزها: (1) أن العمل الحزبي ما زال غير مألوف عند أفراد المجتمع الأردني، بل ما زال غامضاً عند الكثيرين، (2) أن الأحزاب السياسية في الأردن ما

زالت حتى الآن غير مؤهلة وقادرة على تشكيل حكومة مثلاً، أو أن تلبي طموحات المواطنيين وأهدافهم، (3) أسباب اجتماعية تتعلق بطبيعة البيئة المجتمعية الأردنية، (4) الخوف من الأجهزة الأمنية.

كما يشير الجدول إلى أن (11,6%) من عينة الدراسة منتسبون إلى عضوية إحدى مؤسسات المجتمع المدني (لا يعني الانتساب إلى منظمات المجتمع المدني بالضرورة أن هؤلاء المنتسبين هم فاعلون في إطار هذه المنظمات)، وهي نسبة تفوق بكثير منتسبي الأحزاب، وقد يكون السبب وراء ذلك ضعف أو غياب دور الأحزاب السياسية، أو قد يكون الأمر منسجماً مع التوجهات العالمية، حيث يجري تغليب العضوية في مؤسسات المجتمع المدني على العضوية في الأحزاب (لبيب قمحاوي، 2006: 86–93). ومهما تكن الأسباب فإن ذلك يدل على أهمية دور المؤسسات المدنية في تعزيز التنمية السياسية وتفعيلها.

يبين جدول (3) أسماء الأحزاب السياسية التي ينتمي إليها المشاركون في عينة الدراسة:

جدول (3)
توزع أفراد العينة على الأحزاب السياسية التي ينتمون إليها (ن = 582)

الحزب	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	النسبة الفعلية Valid Percent	النسبة التراكمية Cumulative Percent
جماعة الإخوان المسلمين/ جبهة العمل الإسلامي	2	0,4	0,4	0,4
حركة التجديد العربية	1	0,2	0,2	0,6
حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني	1	0,2	0,2	0,8
التكتل الشعبي	1	0,2	0,2	1,0
الحزب الوطني الديمقراطي	1	0,2	0,2	1,2
حزب التحرير الإسلامي	1	0,2	0,2	1,5
الوسط الإسلامي	1	0,2	0,2	1,7
حزب التجمع الوطني	1	0,2	0,2	1,9

تابع/ جدول (3)
توزع أفراد العينة على الأحزاب السياسية التي ينتمون إليها (ن = 582)

الحزب	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	النسبة الفعلية Valid Percent	النسبة التراكمية Cumulative Percent
التيار الوطني	1	0,2	0,2	2,1
غير منتمٍ	570	97,9	97,9	
المجموع	582	100,0	100,0	

ويبين جدول (4) أسماء مؤسسات المجتمع المدني التي ينتسب إليها أفراد عينة الدراسة، ويشير الجدول إلى أن (2,5%) من المشاركين منتسبون إلى عضوية نادٍ رياضي وثقافي، و(1,9%) منتسبون إلى نقابة مهنية، و(1,5%) لكل من نقابة الصحفيين ورابطة العمل الاجتماعي والتطوعي، انظر جدول (4).

جدول (4)
أسماء المنظمات أو المؤسسات أو الجمعيات أو الاتحادات التي ينتمي إليها أفراد العينة (ن=582)

أسماء مؤسسات المجتمع المدني	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	النسبة الفعلية Valid Percent	النسبة التراكمية Cumulative Percent
نادي المعلمين/ جمعية موظفي التربية	4	,60	,60	,60
نادي الرواد	1	,20	,20	,80
ناد رياضي وثقافي	15	2,5	2,5	3,3
جمعية حماية الأسرة والطفولة	1	,20	,20	3,5
رابطة العمل الاجتماعي والتطوعي	8	1,5	1,5	5,0
رابطة الكتاب الأردنيين	2	,40	,40	5,4
نقابة المعلمين	1	,20	,20	5,6
الملتقى الأردني للإبداع الشبابي	1	,20	,20	5,8

تابع/ جدول (4)
أسماء المنظمات أو المؤسسات أو الجمعيات أو الاتحادات التي ينتمي إليها أفراد العينة (ن=582)

أسماء مؤسسات المجتمع المدني	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	النسبة الفعلية Valid Percent	النسبة التراكمية Cumulative Percent
مؤسسة الشعاع	1	,20	,20	6,0
رابطة الإعلام البيئي	4	,60	,60	6,7
غرفة صناعة عمان	1	,20	,20	6,9
نقابة المهندسين	11	1,9	1,9	8,7
اتحاد عمال الكهرباء الأردنيين	5	,80	,80	9,6
نقابة الجيولوجيين	1	,20	,20	9,8
غير منتم	514	88,4	88,4	98,1
مجمع طلال أبو غزالة	1	,20	,20	98,3
جمعية مديري المشاريع	1	,20	,20	98,5
نقابة الصحفيين	8	1,5	1,5	100,0
المجموع	582	100,0	100,0	

الجزء الثاني – عرض نتائج التحليل الإحصائي:

ولتحقيق أهداف الدراسة حللت البيانات وفقاً لمحور الدراسة الذي يتكون من (20) متغيراً، تركّز على معوقات التنمية السياسية. وحصل المحور على قيمة عالية من الاتساق الداخلي؛ إذ بلغت قيمة كرونباخ ألفا (0,788%)؛ مما يعكس ثبات أداة القياس، وهذا يمثل نسبة مقبولة لأغراض ثبات الاتساق الداخلي، وبنسبة عالية لأغراض التحليل والبحث بحيث تجاوزت الحد الأدنى المتفق عليه للثبات في هذه الدراسة وهو (0,50%).

جدول (5) يبيّن نتائج معامل الارتباط كرونباخ ألفا لمحور الدراسة:

جدول (5)
نتائج اختبار معامل الارتباط كرونباخ ألفا لمحور الدراسة: معوقات التنمية السياسية في الأردن (ن= 582)
Reliability Statistics

المحور	عدد الفقرات (المتغيرات)	كرونباخ ألفا
الأول: معوقات التنمية السياسية في الأردن	20	0,788
المجموع الكلي	20	0,788

جدول (6)
درجات موافقة أفراد عينة الدراسة على معوقات التنمية السياسية في الأردن

	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	رفض الاجابة	المجموع
معوقات التنمية السياسية	54,3	32,1	11,0	2,6	%100

يشير جدول (6) إلى أن نسبة (54,3%) من المستجيبين موافقون على معوقات التنمية السياسية كما عرفها الباحث في دراسته.

1 – معوقات التنمية السياسية في الأردن:

1–1– اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات المحور: قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات وترتيبها في المحور بحسب وجهة نظر المشاركين في عينة الدراسة.

يبين جدول (7) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات التنمية السياسية مرتبة بحسب الوسط الحسابي من الأعلى إلى الأدنى، وقد راوحت المتوسطات الحسابية بين (2,79 و3,15). وباستعراض ترتيب المتغيرات نجد أن المتغير الذي ينص على "الفساد والواسطة والمحسوبية يعوق تحقيق تنمية سياسية صحيحة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (2,79) وانحراف معياري (0,496)، وهذا يشير إلى أن غالبية المشاركين في عينة الدراسة موافقون ويؤيدون هذا المتغير؛ مما يدلّ على إدراكهم لأهمية القضاء على الفساد من أجل تحقيق عملية التنمية السياسية وإنجاحها. لقد زاد حجم الفساد في الأردن وتشابكت حلقاته وترابطت آلياته بدرجة كبيرة، وانتشار ظاهرة

الفساد يدل على تدني الرقابة الحكومية، وضعف القانون، وغياب التشريعات، وسيادة مبدأ الفردية في استغلال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة؛ مما يعدّ من أهم العوائق أمام برامج التنمية بشكل عام والتنمية السياسية بشكل خاص (حمارنة، والصيّاغ، 2004: 671–699).

وأرى أن أبرز أسباب انتشار ظاهرة الفساد في الأردن، تتمثل في الولاءات الضيقة التي يكتسبها الموظف العام بحكم انتمائه الموروث لبيئة اجتماعية معينة من الأسرة والقبيلة أو العشيرة، حيث يقدم الموظف العام العلاقات الاجتماعية على غيرها من علاقات العمل وأخلاقيات الوظيفة، منصاعاً بذلك لما تمليه عليه تلك الولاءات من تجاوز للقوانين واللوائح والنظم السائدة، وتمييز مجموعة من الأفراد على غيرهم في الحصول على الخدمات والمنافع العامة التي تقدمها أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة. كما أن تداخل الاختصاصات والسلطات وتعدد مراكز اتخاذ القرارات، يجعل الموظف العام مسؤولاً أمام أكثر من رئيس، ومن ثم يسهل عليه القيام بالمخالفات الإدارية والقانونية التي تقوده إلى ارتكاب الفساد.

الفساد في الأردن بدأ في بنية الدولة ثم امتدّ إلى المجتمع؛ حيث بدأت الدولة بالفساد من خلال المسؤولين والمتنفذين ومن خلال محاولات كسب الولاءات وشراء الذمم في مرحلة من المراحل، ومحاولة استغلال الأبعاد العشائرية والعصبية في بنية المجتمع؛ مما زاد من مشكلة هذه البنية وتعميقها لدى الأفراد والجماعات.

وهذه النتيجة تشير إلى أن الإصلاحات القانونية والسياسية والإدارية التي جرت في الأردن منذ بداية عام 2011 لم تسهم في إيجاد بيئة سياسية سليمة تعزز دور المواطن في المشاركة في صنع القرارات السياسية والتأثير فيها، خاصة في ظل ضعف المؤسسة البرلمانية، والأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني المتنوعة. كما تقودنا إلى القول إن المشهد السياسي في الأردن ما زال يمتاز بسيطرة الحكومات على القرار في جميع الشؤون التي تتعلق بحياة الناس ومستقبلهم، في ظل ضعف المساءلة والمحاسبة والمراقبة بمختلف أشكالها، وفي ظل تركيز الأداء الحكومي على القضايا الأمنية أكثر من القضايا السياسية والإدارية والقانونية، وفي ظل غياب مبدأ التداول السلمي على السلطة، وطغيان الاعتبارات الشخصية في مختلف المجالات والمستويات. وهذا يشكل بيئة مناسبة لتغلغل الفساد في أجهزة الدولة. كما أن إجراءات تعامل الحكومة ضد الفساد انتقائية، أو تلجأ إليها الحكومة عندما تكون مضطرة إلى تحسين سمعتها وصورتها بعد سلسلة من الإخفاقات.

وللحد من ظاهرة الفساد يمكن تصويب علاقة السلطة السياسية بالمجتمع بجميع مكوناته من خلال مأسسة المشاركة السياسية في إطار بيئة ديمقراطية، وتعزيز دور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني كقنوات للمشاركة السياسية، وتعزيز دور الإعلام الحر لكشف مواقع الفساد وتعبئة الرأي العام بمخاطره وأساليب مقاومته.

وغالبية أفراد عينة الدراسة موافقون ويؤيدون الفقرة التي تنص على "أن غياب الثقافة السياسية لدى المواطن الأردني يعد من أهم معوقات التنمية السياسية"، وحصلت على المرتبة الثانية. وقد يكون ذلك ناتجاً من ضعف أو عدم تفعيلها وسائل التنشئة السياسية في الأردن كالأسرة، والمدرسة، والجامعة، ومكان العمل، والحزب السياسي، والنقابات، ووسائل الإعلام، وغيرها من أدوات التنشئة السياسية، أو قد يكون السبب وراء ذلك هو أن النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الأردن ما زالت غير مؤهلة ولا تريد أن يكون هناك إصلاح حقيقي ولو بعد قرون من الزمن؛ لأن هذا يتناقض مع مصالح هذه النخب ومكتسباتها، أوقد يكون ذلك ناتجاً من أن (88,4%) من أفراد عينة الدراسة غير منتسبين إلى أي شكل تنظيمي واجتماعي كالنقابات، والجمعيات، والأندية، بالإضافة إلى قلة المنتسبين للأحزاب السياسية[9].

وقد نتج من ضعف الثقافة السياسية تراجع ثقافة الحوار والتسامح، وتبادل الأفكار والآراء داخل المجتمع الأردني. كما أن التنمية السياسية تحتاج إلى برامج تعليمية وتثقيفية، وإلى مؤسسات مدنية تعزز مفهومها وتحميه فكرياً.

وتشير هذه النتيجة إلى تراجع حيز تأثير الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة ووسائل الإعلام على توجيه الرأي العام، فلم تتمكن هذه المؤسسات حتى الآن من تنشئة المواطنين على قيم ومسلكيات المواطنة والمسؤولية وثقافة الحق والواجب والمشاركة والاهتمام بالشأن العام؛ الأمر الذي زاد من فقدان ثقة المواطن بهذه المؤسسات. كما يمكن أن تفسر هذه النتيجة بانشغال المواطن بثقل أعبائه اليومية، والفقر الذي تزايدت نسبه. كما أن النظام التعليمي بمناهجه المختلفة وجميع مكوناته غير مجهز لتعزيز الثقافة السياسية لدى المتعلمين، وقد يكون السبب في ذلك الإشكالية البنيوية التي تعانيها الثقافة

(9) انظر دراستنا هذه، الجدولان (3، 4).

السياسية الناتجة من الموروث الأمني والسياسي والاجتماعي السابق، الذي أدى إلى صياغة نوع من الخوف في كل ما هو سياسي.

إن التأسيس لثقافة سياسية جديدة، ووعي مجتمعي جديد، وتجسيده على أرض الواقع يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الأنظمة السياسية العربية في الوقت الحاضر، ومنها الأردن؛ لكونها تمس القيم والتقاليد والمجتمع، ولكونها أساس أي إصلاح سياسي وقانوني واقتصادي واجتماعي؛ فأي تنمية مطلوبة إذا لم تستند إلى سند ثقافي يكون مصيرها الفشل.

وحصلت الفقرة التي نصها "يمكن النظر لطبيعة النظم السياسية في الدول العربية المجاورة للأردن على أنها من معوقات التنمية السياسية للأردن" على المرتبة الأخيرة بين متغيرات (فقرات) المحور بمتوسط حسابي (2,15) وانحراف معياري (0,782)، وهذا يعني أن غالبية المشاركين في عينة الدراسة غير موافقين أو ينفون هذه الفقرة، وفي ذلك مؤشر على مدى إدراك أفراد عينة الدراسة ووعيهم بأنّ معوقات التنمية السياسية في الأردن هي معوقات داخلية بامتياز. وجاء في المرتبة قبل الأخيرة الفقرة التي نصها "الإدارة الجامعية تعوق التنمية السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية"؛ حيث حصلت على درجة عدم تأييد بمتوسط حسابي (2,21) وانحراف معياري (0,744)، وهذا يشير إلى أن غالبية عينة الدراسة غير موافقة أو موافقة لحد ما على أنّ الإدارة الجامعية تعوق التنمية السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية، بل ترجح غالبية أفراد العينة غياب الثقافة السياسية لدى المواطن الأردني كمعوق للتنمية السياسية.

جدول (7)
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لاتجاهات عينة الدراسة حول معوقات التنمية السياسية

المتغيرات	معوقات التنمية السياسية	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation
المجموع الكلي في المحور		1,5501	,703
الفساد والواسطة والمحسوبية يعوق تحقيق تنمية سياسية صحيحة		2,79	,496

تابع/ جدول (7)
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لاتجاهات عينة الدراسة حول معوقات التنمية السياسية

المتغيرات / معوقات التنمية السياسية	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation
غياب الثقافة السياسية لدى المواطن الأردني يعد من أهم معوقات التنمية السياسية	2,69	,552
ضعف البرامج السياسية لدى الأحزاب الأردنية من العوامل المعوقة لعملية التنمية السياسية	2,68	,556
يُعدُّ غياب القوانين والأنظمة الحامية للمشاركة السياسية من معوقات المشاركة السياسة الفاعلة	2,68	,532
تتعارض التنمية السياسية والمشاركة الفعلية مع مصالح بعض أصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي	2,61	,587
تعتبر القضية الفلسطينية من معوقات التنمية السياسية في الأردن	2,58	,660
هيمنة السلطة التنفيذية (الحكومة) على السلطتين التشريعية (البرلمان) والقضائية تعوق تفعيل القوانين والأنظمة الهادفة لتحقيق تنمية سياسية سليمة	2,55	,627
عدم استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدول المجاورة للأردن ينعكس سلباً على تحقيق التنمية السياسية في الأردن	2,53	,657
أسهمت الاحتجاجات والحراكات الشعبية الواسعة في العالم العربي (الربيع العربي) في إحداث تغييرات في مفهوم التنمية والمشاركة السياسية في الأردن	2,52	,645
الانتماءات العشائرية والقبليّة من معوقات قيام مشاركة سياسية سليمة	2,49	,686
الدور الخفي لبعض إستراتيجيات الدول الغربية يعوق تحقيق الأردن لتنمية سياسية حقيقية	2,47	,681
الخوف من الأجهزة الأمنية يعوق التنمية السياسية	2,47	,725
يُعدُّ النظام الانتخابي المطبق في الأردن (صوت للقائمة العامة، وصوت للدائرة المحلية) من معوقات المشاركة في التنمية السياسية	2,37	,737

تابع/ جدول (7)
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لاتجاهات عينة الدراسة حول معوقات التنمية السياسية

المتغيرات	معوقات التنمية السياسية	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation
	عدم الاستقرار في بعض الدول العربية المجاورة من معوقات تحقيق التنمية السياسية في الأردن	2,34	,734
	مفاهيم الحرية والديمقراطية الغربية من معوقات التنمية السياسية في الأردن؛ لأنها لا تتفق مع منظومة القيم الثقافية الأردنية	2,32	,689
	وسائل الإعلام تؤدي دوراً سلبياً في تحقيق التنمية السياسية	2,30	,747
	التربية الأسرية تعوق التنمية السياسية	2,28	,758
	النظام التعليمي في المدارس يعوق التنمية السياسية	2,24	,798
	الإدارة الجامعية تعوق التنمية السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية	2,21	,744
	يمكن النظر لطبيعة النظم السياسية في الدول العربية المجاورة للأردن على أنها من معوقات التنمية السياسية	2,15	,782

1-2- اختبار T- Test بحسب متغير الجنس (النوع: ذكر وأنثى) لمحور الدراسة:

يظهر جدول (8) اختبار Two-sample t-test؛ حيث أظهرت النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في ما يتعلق بجنس المستجيب (ذكر، أنثى) ورأيه في الفقرة التي نصها "الفساد والواسطة والمحسوبية يعوق تحقيق تنمية سياسية صحيحة"، والفقرة التي نصها "تتعارض التنمية السياسية والمشاركة الفعلية مع مصالح بعض أصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي"، وهذا يؤكد مدى إدراك أفراد عينة الدراسة ووعيهم بتأثير أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي والاجتماعي على عملية التنمية السياسية. والفقرة التي نصها "يُعدُّ غياب القوانين والأنظمة الحامية للمشاركة السياسية من معوقات المشاركة السياسة الفاعلة"، والمتغير الذي نصه "الخوف من الأجهزة الأمنية يعوق التنمية السياسية"، والفقرة التي نصها "التربية الأسرية تعوق التنمية السياسية".

وأظهرت النتائج أيضاً أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لباقي الفقرات عند مستوى ثقة (5%).

جدول (8)
نتائج اختبار ت (t-test) بحسب متغير الجنس لمحور الدراسة
Independent Sample Test

المتغيرات		اختبار ليفين لتساوي التباين		أختبار T لتساوي المتوسطات الحسابية						
		قيمة (F)	مستوى الدلالة	قيمة (T)	درجات الحرية	مستوى الدلالة 2-tailed	الفرق بين المتوسطات	الفرق بين الخطأ المعياري	مستوى الثقة 95%	
									الحد الأدنى	الحد الأعلى
الفساد والواسطة والمحسوبية يعوق تحقيق تنمية سياسية صحيحة	التباين المتساوي	11.362	.001	1.792	568	.074	.082	.046	.008-	.172
	التباين غير المتساوي			1.654	256	.099	.082	.050	.016-	.180
تتعارض التنمية السياسية والمشاركة الفعلية مع مصالح بعض أصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي	التباين المتساوي	9.968	.002	2.382	568	.018	.128	.054	.023	.234
	التباين غير المتساوي			2.274	278	.024	.128	.056	.017	.240
يُعدُّ غياب القوانين والأنظمة الحامية للمشاركة السياسية من معوقات المشاركة السياسة الفاعلة	التباين المتساوي	4.631	.032	1.389	565	.165	.069	.049	.028-	.166
	التباين غير المتساوي			1.350	280	.178	.069	.051	.031-	.169
الخوف من الأجهزة الأمنية يعوق التنمية السياسية	التباين المتساوي	4.588	.033	1.673-	569	.095	.112-	.067	.243-	.019
	التباين غير المتساوي			1.727-	328	.085	.112-	.065	.239-	.016
التربية الأسرية تعوق التنمية السياسية	التباين المتساوي	5.978	.015	1.348-	565	.178	.094-	.070	.232-	.043
	التباين غير المتساوي			1.420-	345	.157	.094-	.066	.225-	.036

1-3- اختبار ANOVA بحسب متغير العمر لمحور الدراسة:

يظهر جدول (9) نتائج تحليل التباين الأحادي لمحور الدراسة بحسب متغير العمر، وتشير قيمة (ف) المحسوبة إلى وجود فروق دلالة إحصائية للمتغيرات في الجدول عند مستوى (0,05%)؛ حيث بلغت قيمة (ف) الجدولية للمتغير الذي نصه "الانتماءات العشائرية والقبلية من معوقات قيام مشاركة سياسية سليمة"، (ف=4,692)، والفقرة التي نصها "هيمنة السلطة التنفيذية (الحكومة) على السلطتين التشريعية (البرلمان) والقضائية يعوق تفعيل القوانين والأنظمة الهادفة لتحقيق تنمية سياسية سليمة" بلغت قيمة (ف= 3,540)، وللمتغير الذي نصه "يُعدُّ نظام الانتخاب المطبق من معوقات التنمية السياسية في الأردن" (ف=3,384). أمّا قيمة (ف) المحسوبة لبقية متغيرات المحور (17 متغيراً) فتشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيها، وتم حذفها.

جدول (9)
نتائج تحليل التباين الأحادي(ANOVA) لمحور الدراسة تبعاً لمتغير العمر

ANOVA العمر						
		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
الانتماءات العشائرية والقبليّة من معوقات قيام مشاركة سياسية سليمة	بين المجموعات	6.501	3	2.167	4.692	.003
	داخل المجموعات	262.369	568	.462		
	المجموع	268.871	571			
هيمنة السلطة التنفيذية (الحكومة) على السلطتين التشريعية (البرلمان) والقضائية يعوق تفعيل القوانين والأنظمة الهادفة لتحقيق تنمية سياسية سليمة	بين المجموعات	4.118	3	1.373	3.540	.015
	داخل المجموعات	218.728	564	.388		
	المجموع	222.846	567			
يُعدُّ النظام الانتخابي المطبق في الأردن (صوت للقائمة العامة، وصوت للدائرة المحلية) من معوقات المشاركة في التنمية السياسية	بين المجموعات	7.032	3	2.344	4.384	.005
	داخل المجموعات	298.346	558	.535		
	المجموع	305.378	561			

وقد كانت الفروقات في المحور الأول دالة إحصائياً تبعاً لمتغير العمر، ولتحديد ومعرفة مصادر هذه الفروق استخدم اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لتحديد الأعمار التي كانت فيها الفروق الإحصائية دالة؛ حيث يوضح جدول (10) نتائج هذا الاختبار:

جدول (10)
نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق في المتغيرات الدالة إحصائياً لمحور الدراسة تبعاً لمتغير العمر

Multiple Comparisons							
Scheffe (شفيه) العمر							
المتغيرات			الفرق بين المتوسطات (I-J)	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة	مستوى الثقة 95%	
						الحد الأدنى	الحد الأعلى
الانتماءات العشائرية والقبليّة من معوقات قيام مشاركة سياسية سليمة	أقل من 20 سنة	20-30	.158	.089	.370	-.09	.41
		31-40	.197	.096	.240	-.07	.47
		أكثر من 40	-.067	.097	.924	-.34	.20
	20- 30	أقل من 20 سنة	-.158	.089	.370	-.41	.09
		31-40	.038	.073	.965	-.17	.24
		أكثر من 40	-.225-*	.075	.029	-.43	-.02
	31-40	أقل من 20 سنة	-.197	.096	.240	-.47	.07
		20-30	-.038	.073	.965	-.24	.17
		أكثر من 40	-.263-*	.082	.017	-.49	-.03
	أكثر من 40	أقل من 20 سنة	.067	.097	.924	-.20	.34
		20-23	.225*	.075	.029	.02	.43
		31-40	.263*	.082	.017	.03	.49

تابع / جدول (10)
نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق في المتغيرات الدالة إحصائياً لمحور الدراسة تبعاً لمتغير العمر

Multiple Comparisons							
Scheffe (شفيه) العمر							
المتغيرات			الفرق بين المتوسطات (I-J)	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة	مستوى الثقة 95%	
						الحد الأدنى	الحد الأعلى
هيمنة السلطة التنفيذية (الحكومة) على السلطتين التشريعية (البرلمان) والقضائية يعوق تفعيل القوانين والأنظمة الهادفة لتحقيق تنمية سياسية سليمة	أقل من 20 سنة	20-30	-.037	.082	.977	-.27	.19
		31-40	-.036	.088	.982	-.28	.21
		أكثر من 40	-.229	.089	.084	-.48	.02
	30-20	أقل من 20 سنة	.037	.082	.977	-.19	.27
		31-40	.001	.068	1.000	-.19	.19
		أكثر من 40	-.193*	.069	.050	-.39	.00
	40-31	أقل من 20 سنة	.036	.088	.982	-.21	.28
		20-30	-.001	.068	1.000	-.19	.19
		أكثر من 40	-.193	.076	.090	-.41	.02
	أكثر من 40	أقل من 20 سنة	.229	.089	.084	-.02	.48
		20-30	.193*	.069	.050	.00	.39
		31-40	.193	.076	.090	-.02	.41
يُعدُّ النظام الانتخابي المطبق في الأردن (صوت للقائمة العامة، وصوت للدائرة المحلية) من معوقات المشاركة في التنمية السياسية	أقل من 20 سنة	20-30	.087	.098	.853	-.19	.36
		31-40	-.002	.105	1.000	-.30	.29
		أكثر من 40	-.205	.106	.291	-.50	.09

تابع / جدول (10)
نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق في المتغيرات الدالة إحصائياً لمحور الدراسة تبعاً لمتغير العمر

Multiple Comparisons							
Scheffe (شفيه) العمر							
المتغيرات			الفرق بين المتوسطات (I-J)	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة	مستوى الثقة 95%	
						الحد الأدنى	الحد الأعلى
20-30	أقل من 20 سنة	-.087	.098	.853	.36-	.19
	40-31	.088-	.079	.744	.31-	.13
	أكثر من 40	-.291-*	.081	.005	.52-	.07-
31-40	أقل من 20 سنة	.002	.105	1.000	.29-	.30
	20- 30	.088	.079	.744	.13-	.31
	أكثر من 40	.203-	.089	.157	.45-	.05
أكثر من 40	أقل من 20 سنة	.205	.106	.291	.09-	.50
	30-20	.291*	.081	.005	.07	.52
	40-31	.203	.089	.157	.05-	.45

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

يشير جدول (10) إلى نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق في الفقرات الدالة لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات التنمية السياسية تبعاً لمتغير العمر. وباستعراض قيم فروق المتوسطات الحسابية لفقرات المحور نجد فروقات ذات دلالة إحصائية للمتغير الذي نصه "الانتماءات العشائرية والقبلية من معوقات قيام مشاركة سياسية سليمة" بين الفئات العمرية التالية: من 20 إلى 30 سنة، ومن 31 إلى 40 سنة، وأكثر من 40 سنة، (بينما لم تظهر فروقات ذات دلالة إحصائية للفئة العمرية أقل من 20 سنة). والمتغير الذي نصه "هيمنة السلطة التنفيذية (الحكومة) على السلطتين التشريعية (البرلمان) والقضائية يعوق

تفعيل القوانين والأنظمة الهادفة لتحقيق تنمية سياسية سليمة" بين الفئة العمرية أكثر من 40 سنة والفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة (بينما لم تظهر فروقات ذات دلالة إحصائية بين الفئتين العمريتين من 31 سنة إلى أقل من 40 سنة، وأقل من 20 سنة).

وفي المتغير الذي نصه "يُعدُّ النظام الانتخابي المطبق في الأردن (صوت للقائمة العامة، وصوت للدائرة المحلية) من معوقات المشاركة في التنمية السياسية " نجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الفئة العمرية أكثر من 40 سنة والفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة (بينما لم تظهر فروقات ذات دلالة إحصائية بين الفئتين من 31 سنة إلى أقل من 40 سنة، وأقل من 20 سنة).

أمّا بقية متغيرات المحور (17 متغيراً) فليس لها فروقات ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير العمر، وتم حذفها.

1-4- نتائج اختبار ANOVA بحسب متغير الدخل الشهري لمحور الدراسة:

يبين جدول (11) نتائج تحليل التباين الأحادي لمحور الدراسة بحسب متغير الدخل الشهري، وتشير قيمة (ف) المحسوبة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية للمتغير الذي نصه "مفاهيم الحرية والديمقراطية الغربية من معوقات التنمية السياسية في الأردن؛ لأنها لا تتفق مع منظومة القيم الثقافية الأردنية"، والمتغير الذي نصه "تتعارض التنمية السياسية والمشاركة الفعلية مع مصالح بعض أصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي". أمّا بقية متغيرات المحور (18 متغيراً) فهي ليست ذات دلالة إحصائية بحسب قيمة (ف)، وتم حذفها.

جدول (11)
نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمحور معوقات التنمية السياسية في الأردن تبعاً لمتغير الدخل الشهري

ANOVA بحسب متغير الدخل الشهري						
المتغيرات		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
مفاهيم الحرية والديمقراطية الغربية من معوقات التنمية السياسية في الأردن؛ لأنها لا تتفق مع منظومة القيم الثقافية الأردنية	بين المجموعات	6.275	4	1.569	3.397	.009
	داخل المجموعات	241.042	522	.462		
	المجموع	247.317	526			

تابع / جدول (11)
نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمحور معوقات التنمية السياسية في الأردن تبعاً لمتغير الدخل الشهري

ANOVA بحسب متغير الدخل الشهري						
المتغيرات		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
تتعارض التنمية السياسية والمشاركة الفعلية مع مصالح بعض أصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي	بين المجموعات	5.915	4	1.479	4.436	.002
	داخل المجموعات	173.666	521	.333		
	المجموع	179.581	525			

وكانت الفروق في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول دالة إحصائياً تبعاً لمتغير الدخل الشهري، وتشير نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية إلى الدخول الشهرية التي كانت فيها الفروق ذات دلالة إحصائية، انظر جدول (12).

جدول (12)
نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق في المتغيرات الدالة إحصائياً لمحور معوقات التنمية السياسية تبعاً لمتغير الدخل الشهري

Multiple Comparisons							
Scheffe (شيفيه)							
المتغيرات			الفرق بين المتوسطات (I-J)	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة	مستوى الثقة 95%	
						الحد الأدنى	الحد الأعلى
مفاهيم الحرية والديمقراطية الغربية من معوقات التنمية السياسية في الأردن؛ لأنها لا تتفق مع منظومة القيم الثقافية الأردنية	أقل من 300	من 301 إلى 500	-.084	.078	.885	-.33	.16
		من 501 إلى 700	.065	.096	.978	-.23	.36
		من701 إلى 900	.086	.116	.969	-.27	.44
		أكثر من 900	.252	.104	.214	-.07	.57

تابع / جدول (12)
نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق في المتغيرات الدالة إحصائياً لمحور معوقات التنمية السياسية تبعاً لمتغير الدخل الشهري

Multiple Comparisons							
Scheffe (شيفيه)							
المتغيرات			الفرق بين المتوسطات (I-J)	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة	مستوى الثقة 95%	
						الحد الأدنى	الحد الأعلى
	من 301 إلى 500	أقل من 300	.084	.078	.885	-.16	.33
		من 501 إلى 700	.149	.087	.568	-.12	.42
		من701 إلى 900	.170	.108	.652	-.16	.51
		أكثر من 900	.336*	.096	.016	.04	.63
	من 501 إلى 700	أقل من 300	-.065	.096	.978	-.36	.23
		من 301 إلى 500	-.149	.087	.568	-.42	.12
		من701 إلى 900	.021	.122	1.000	-.36	.40
		أكثر من 900	.187	.111	.587	-.16	.53
	من 701 إلى 900	أقل من 300	-.086	.116	.969	-.44	.27
		من 301 إلى 500	-.170	.108	.652	-.51	.16
		من 501 إلى 700	-.021	.122	1.000	-.40	.36
		أكثر من 900	.166	.128	.796	-.23	.56
	أكثر من 900	أقل من 300	-.252	.104	.214	-.57	.07
		من 301 إلى 500	-.336-*	.096	.016	-.63	-.04
		من 501 إلى 700	-.187	.111	.587	-.53	.16
		من701 إلى 900	-.166	.128	.796	-.56	.23

تابع / جدول (12)
نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق في المتغيرات الدالة إحصائياً لمحور معوقات التنمية السياسية تبعاً لمتغير الدخل الشهري

Multiple Comparisons							
Scheffe (شيفيه)							
المتغيرات			الفرق بين المتوسطات (I-J)	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة	مستوى الثقة 95%	
						الحد الأدنى	الحد الأعلى
تتعارض التنمية السياسية والمشاركة الفعلية مع مصالح بعض أصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي	أقل من 300	من 301 إلى 500	-.238-*	.067	.013	.44-	.03-
		من 501 إلى 700	.073-	.082	.941	.33-	.18
		من701 إلى 900	.015-	.099	1.000	.32-	.29
		أكثر من 900	.225-	.089	.171	.50-	.05
	من 301 إلى 500	أقل من 300	.238*	.067	.013	.03	.44
		من 501 إلى 700	.165	.074	.294	.06-	.40
		من701 إلى 900	.223	.092	.213	.06-	.51
		أكثر من 900	.013	.081	1.000	.24-	.26
	من 501 إلى 700	أقل من 300	.073	.082	.941	.18-	.33
		من 301 إلى 500	.165-	.074	.294	.40-	.06
		من701 إلى 900	.057	.104	.990	.26-	.38
		أكثر من 900	.152-	.095	.630	.44-	.14
	من 701 إلى 900	أقل من 300	.015	.099	1.000	.29-	.32
		من 301 إلى 500	.223-	.092	.213	.51-	.06
		من 501 إلى 700	.057-	.104	.990	.38-	.26
		أكثر من 900	.209-	.109	.453	.55-	.13

تابع / جدول (12)
نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق في المتغيرات الدالة إحصائياً لمحور معوقات التنمية السياسية تبعاً لمتغير الدخل الشهري

Multiple Comparisons							
Scheffe (شيفيه)							
المتغيرات			الفرق بين المتوسطات (I-J)	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة	مستوى الثقة 95%	
						الحد الأدنى	الحد الأعلى
أكثر من 900	أقل من 300		.225	.089	.171	-.05	.50
	من 301 إلى 500		-.013	.081	1.000	-.26	.24
	من 501 إلى 700		.152	.095	.630	-.14	.44
	من701 إلى 900		.209	.109	.453	-.13	.55

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

يشير جدول (12) إلى نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق في الفقرات الدالة لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات التنمية السياسية تبعاً لمتغير الدخل الشهري. وباستعراض قيم فروق المتوسطات الحسابية لفقرات المحور نجد فروقات ذات دلالة إحصائية للمتغير الذي نصه "مفاهيم الحرية والديمقراطية الغربية من معوقات التنمية السياسية في الأردن؛ لأنها لا تتفق مع منظومة القيم الثقافية الأردنية" بين الدخل الشهري من 301 إلى 500 دينار والدخل الشهري أكثر من 900 دينار (بينما لم تظهر فروقات ذات دلالة إحصائية لفئات الدخول الأخرى)، والمتغير الذي نصه "تتعارض التنمية السياسية والمشاركة الفعلية مع مصالح بعض أصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي" بين الدخل الشهري أقل من 300 دينار، والدخل الشهري من 301 إلى 500 دينار.

أمّا بقية متغيرات المحور (18 متغيراً) فليس لها فروقات ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير الدخل الشهري، وتم حذفها.

1-5- نتائج اختبار (ANOVA) بحسب متغير المستوى التعليمي لفقرات محور الدراسة:

يبين جدول (13) نتائج تحليل التباين الأحادي لمحور الدراسة بحسب متغير المستوى التعليمي، وتشير قيمة (ف) المحسوبة إلى وجود فروق دلالة إحصائية للمتغير الذي نصه "يمكن النظر لطبيعة النظم السياسية في الدول العربية المجاورة للأردن على أنه من معوقات التنمية السياسية للأردن". أمّا بقية متغيرات المحور(19 متغيراً) فهي ليست ذات دلالة إحصائية بحسب قيمة (ف)، وتم حذفها.

جدول (13)
نتائج تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) لمحور معوقات التنمية السياسية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

ANOVA المستوى العلمي						
المتغيرات		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
يمكن النظر لطبيعة النظم السياسية في الدول العربية المجاورة للأردن على أنه من معيقات التنمية السياسية للأردن	بين المجموعات	5.392	2	2.696	4.463	.012
	داخل المجموعات	340.099	563	.604		
	المجموع	345.491	565			

وبعد استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد ومعرفة المستويات التعليمية التي كانت فيها فروقات اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الأول ذات دلالة إحصائية، تبيّن من نتائج الاختبار أن الفقرة التي نصها "يمكن النظر لطبيعة النظم السياسية في الدول العربية المجاورة للأردن على أنها من معوقات التنمية السياسية للأردن" ذات دلالة إحصائية بحسب المستوى التعليمي، وهذا يدل على مدى إدراك أفراد عينة الدراسة بحسب المستوى التعليمي أن الأردن تتأثر بطبيعة النظم السياسية للدول العربية المجاورة للأردن، انظر جدول (14).

جدول (14)
نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق في المتغيرات الدالة إحصائياً لمحور معوقات التنمية السياسية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

Multiple Comparisons							
Scheffe (شيفيه)							
المتغيرات			الفرق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة	مستوى الثقة 95%	
						الحد الأدنى	الحد الأعلى
يمكن النظر لطبيعة النظم السياسية في الدول العربية المجاورة للأردن على أنها من معوقات التنمية السياسية للأردن	أقل من إعدادي	ثانوي	-.631-*	.221	.018	.09	1.17
		بكالوريس فأعلى	-.614-*	.207	.013	.11	1.12
	ثانوي	أقل من إعدادي	.631*	.221	.018	-1.17	-.09
		بكالوريس فأعلى	.017	.093	.984	-.25	.21
	بكالوريس فأعلى	أقل من إعدادي	.614*	.207	.013	-1.12	-.11
		ثانوي	-.017	.093	.984	-.21	.25

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

يشير جدول (14) إلى نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق في الفقرات الدالة لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات التنمية السياسية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي. وباستعراض قيم فروق المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور نجد فروقات ذات دلالة إحصائية للمتغير الذي نصه "يمكن النظر لطبيعة النظم السياسية في الدول العربية المجاورة للأردن على أنها من معوقات التنمية السياسية للأردن"بين الفئات أقل من إعدادي، ثانوي، وبكالوريوس فأعلى. أمّا بقية متغيرات المحور (19 متغيراً) فليس لها فروقات ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، وتم حذفها.

الخلاصة:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها:

1 – أن أغلب معوقات التنمية السياسية في الأردن هي معوقات داخلية بامتياز؛

أي تنبع من داخل المجتمع الأردني وتركيبته الديمغرافية والجغرافية، مثل: الفساد، وعدم الثقة بالحكومات والبرلمان، وتراجع الشعور بدولة القانون والمواطنة.

2 – دلت نتائج الدراسة على أن نسبة (81,5%) من أفراد عينة الدراسة موافقون على أن الفساد في الأردن يعوق عملية التنمية السياسية، وهذا يؤكد أن الفساد أبرز معوقات التنمية السياسية في الأردن، و(60%) موافقون على أن الانتماءات العشائرية والقبلية من معوقات قيام مشاركة سياسية سليمة.

3 – دلت النتائج على أن غياب الثقافة السياسية لدى المواطن الأردني من أهم المعوقات الداخلية للتنمية السياسية، وهذا ما أكده (71,5%) من المشاركين في عينة الدراسة.

4 – كشفت الدراسة عن ارتفاع نسبة من يعتقدون أن أصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الأردن لا يؤيدون الإصلاح السياسي الحقيقي، ومن ثم يعوقون عملية التنمية السياسية في الأردن (64,9% من أفراد عينة الدراسة).

5 – خلصت الدراسة إلى أن (11,6%) من أفراد عينة الدراسة ينتسبون إلى عضوية إحدى مؤسسات المجتمع المدني، بينما (2,1%) فقط ينتسبون إلى عضوية أحد الأحزاب السياسية، وهذا يؤكد دور مؤسسات المجتمع المدني المتنامي كمحرك للتنمية السياسية.

6 – إن القضاء على الفساد ليس قراراً يتخذ من قبل الحكومات، ولكنه منظومة من الأعمال والإصلاحات وإعادة بناء لأنظمة المجتمع والدولة: التعليمية، والاجتماعية، والسياسية، والإدارية، والوطنية.

التوصيات:

1 – لا يمكن المضي إلى الأمام إلّا بصيغة توافقية وطنية، تؤكد قيمة المواطنة ودولة القانون والمساواة القانونية والسياسية. ذلك يتطلب تجديد خطاب الدولة الأردنية ونخبها إلى الأردنيين حول ما يتوقعونه من الدولة وما تتوقعه الدولة منهم، وحول مستقبلهم ومواطنتهم وحقوقهم المدنية والسياسية والقانونية، وعدم اختزال عملية التنمية السياسية بالثنائية الديمغرافية، خاصة مع بروز الهويات الفرعية وانفجار العنف المجتمعي، وضعف اللعبة السياسية نتيجة تراجع هيبة الدولة وبروز الحراكات الشعبية الجديدة.

2 – يعدّ قانون الانتخاب أهم الدعائم الأساسية لإنجاح التنمية السياسية في الأردن، ومن أهم الوسائل الشرعية للتعبير الحر عن سيادة الشعب، لذلك نحن في الأردن في أمس الحاجة إلى قانون انتخاب يتناسب مع الواقع الأردني الحالي وما يعنيه ذلك من الوصول إلى مجلس نواب، يمثل مختلف الأطياف والقوى داخل المجتمع، ويسهم في تشكيل حكومات على أسس ائتلافية حزبية. فلا سبيل لتطوير مؤسسة البرلمان إلّا من خلال تجاوز العصبيات التقليدية والجهوية والعشائرية والإقليمية، واعتماد التعددية السياسية البرامجية الحقيقية من خلال الأحزاب السياسية. لقد أنتجت قوانين الانتخابات الأردنية السابقة – حتى القانون الأخير رقم (15) لعام 2012– برلمانات ضعيفة ومعتمدة على السلطة التنفيذية، بدلاً من أن تكون برلمانات تحاسب السلطة التنفيذية وتراقب أعمالها.

3 – تفعيل الحكم الرشيد من خلال معايير واضحة في الإدارة العامة والشفافية المؤسسية والمساءلة والمحاسبة الجادة، وفي الترفيعات والتعيينات، ووضع حد للتداخل بين الوظيفة العامة والمصالح الخاصة، والمساواة بين المواطنين. وهذا يسهم في تنمية الثقة بين المواطن والدولة وترسيخها.

4 – تفعيل دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في الوقت الحاضر مطلب لا غنى عنه، فوجود الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني يعني وجود قنوات مفتوحة أمام الناس للتعبير، وعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية؛ الأمر الذي يمكنهم من التأثير على القرارات السياسية التي تمس حياتهم بشكل مباشر، ومن ثم المشاركة الفاعلة في عملية الإصلاح السياسي.

5 – لا بد من توسيع المشاركة الشعبية في أطر مؤسسية بما يوفر قاعدة سياسية للدولة عبر توجيه أفراد المجتمع على مصالحهم الحقيقية في إطار من الاعتزاز والانتماء للوطن، وبما يقيم سلطة سياسية بإرادة شعبية من خلال مشروعية الدولة القانونية والمبادىء الدستورية التي رسمت بها صورة الأردن منذ نشأته.

6 – عملية التنمية السياسية تتطلب بلورة ثقافة سياسية جديدة تؤسس لوعي مجتمعي جديد، مبني على مشروع ديمقراطي واضح الأهداف ومتكامل المكونات ومبني على مفاهيم وقيم المواطنة الحقة والمساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص، وهذا بدوره يتطلب نخباً سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية وثقافية مؤهلة،

تتجاوز الأساليب والأدوات التقليدية السابقة في الحصول على المناصب والمكتسبات، وتلتزم بمصالح الوطن والأمة، وحاجات المجتمع ومتطلباته التنموية.

7 – يجب تفعيل دور الجامعات والمدارس في إعداد الشباب وتوجيههم، بوصفها أهم وسائط التربية وأهم المراحل التعليمية التي يمر بها الشباب في حياتهم. لذلك يجب إعادة النظر في النظام التعليمي في الأردن، وفي المناهج الجامعية والمدرسية لتسهم في تنمية مهارات الشباب وقدراتهم المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، والنقد الفكري، والمناقشة، والحوار، والتسامح. وهذا سيسهم – بلا شك – في زيادة الوعي السياسي لديهم وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية.

8 – يجب على النظام السياسي الأردني إعادة النظر في طرق وأساليب ما يأتي: أولاً: الوصول إلى مجلس النواب، مثل اشتراط الانتساب للأحزاب السياسية الفاعلة والحقيقية لتفعيل العمل الحزبي، أو من خلال حصر عدد النواب المستقلين، أي خارج عضوية الأحزاب. ثانياً: في سلوكه وخياراته وانتقائه لرؤساء حكومات ومسؤولين لا يحظون بتأييد شعبي. ثالثاً: في تغيير سلوكه تجاه المعارضة الوطنية وتعميق حواره معها.

المراجع:

الأجندة الوطنية الأردنية: الأردن الذي نريد 2006–2015، على الرابط التالي لموقع دليل الحياة السياسية في الأردن:
. < http://menacircle.com/jPolitics/uploads/635256453313517977.pdf >

أحمد عبيدات. (2012). **الإصلاحات في الأردن هدر للوقت**، مقال منشور على موقع عمون الإخباري بتاريخ 14/5/2012.
http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno = 120003

أحمد وهبان. (2000). **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**. الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر.

السيد عبدالحليم الزيات. (1986). **التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي**. الإسكندرية: دار المعارف الجامعية للنشر والطباعة والتوزيع، الجزء الأول.

أمين مشاقبة، والمعتصم بالله العلوي. (2010). **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد**. عمان: مطبعة السفير.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي، http://www.un.org/ar/esa/hdr/2004

حسن كريم. (2004). **مفهوم الحكم الصالح**. في إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

رافع شفيق البطاينة. (2009). **الإصلاح السياسي في الأردن: رؤية للتنمية السياسية**. عمان: دار أمواج للنشر والتوزيع.

ريتشارد هيجوت. (2001). **نظرية التنمية السياسية**. ترجمة: حمدي عبد الرحمن، ومحمد عبدالحميد، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى.

صموئيل هنتنجتون. (1993). **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**. ترجمة: سمية فلّو عبود، بيروت، دار الساقي للنشر والتوزيع

عبد المجيد العزام. (2003). اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية. عمان: **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، 30(2): 244–263.

عبد المنعم المشاط. (1988). **التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا**. الإمارات العربية المتحدة: مؤسسة العين للنشر والتوزيع.

عواد الجعفري ورزان الصالحي وربا زيدان (2014). **التنمية السياسية في الأردن..حديث لا يترجم على أرض الواقع**، مقال منشور بتاريخ 8 تموز 2014 على موقع أعمال طلبة معهد الإعلام الأردني "صحافيون" على الرابط الالكتروني الآتي:

www.jmijournalists.com/Articles/1734

قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012 المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2012/4/9، العدد (5152): 1588– 1597.

قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (16) لعام 2012 المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 7/ 2012/6، العدد (5161): 2529– 2541.

قانون الانتخاب الأردني رقم (25) لعام 2012 المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2012/7/1، العدد (5165): 2965– 3013.

القانون المعدّل لقانون الانتخاب الأردني لمجلس النواب رقم (28) لسنة 2012 المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2012/7/25 في العدد (5169): 3442.

لبيب قمحاوي. (2006). **تحديات الأردن المستقبلية المؤثرة في جهود الإصلاح الديمقراطي في الأردن**. في، آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن 2005–2010: (85–98)، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ندوات 45 (مجموعة باحثين).

محمد أبو رمان. (2011). **الإصلاح السياسي في الأردن: نحو بناء إطار نظري**. ورقة عمل منشورة على الموقع الالكتروني الآتي: www.judran.net/?p=77.

محمد الحموري. (2012). **إعصار الإصلاح بين الدول الملكية والجمهورية.. وحالة الأردن**. في، جريدة الغد الأردنية، مقال منشور بتاريخ 2012/9/9 على موقع الجريدة www.alghad.com/articles/527627.

محمد سعد أبو عامود. (2007). التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة مملكة البحرين. **مجلة شؤون خليجية**، 49 (آذار، ربيع 2007): 10–21.

محمد كنوش الشرعة. (2006). **تطورات الإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن وتداعياتها على موقعه ودوره**. في، آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن 2005–2010: (55–81)، مركز دراسات الشرق الأوسط، ندوات 45 (مجموعة باحثين)، عمان– الأردن.

محمد كنوش الشرعة. (2005). **اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني نحو التنمية السياسية: دراسة إحصائية تحليلية**. منشورات جامعة اليرموك، إربد، مركز الدراسات الأردنية.

مصطفى حمارنة، وفايز الصيّاغ. (2004). **دراسة حالة الأردن**. في إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

مركز القدس للدراسات السياسية. (2014). **أثر قانون الانتخاب لسنة 2012 وتوزيع المقاعد الانتخابية على تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب**. إعداد: حسين أبو رمان، تحرير: عريب الرنتاوي، عمان، آذار 2014.

مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية. (2013).استطلاع للرأي العام حول **حكومة النسورالثانية بعد مرور 200 يوم على تشكيلها – تشرين الأول 2013**، على موقع المركز الإلكتروني الآتي:
http://www.css-jordan.org/ShowNewsAr.aspx?NewsId=359

المركز الوطني لحقوق الإنسان. (2013). **تقرير حول انتخابات مجلس النواب السابع عشر لعام 2013**، نيسان 2013.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA). **التصميم من أجل المساواة – النظم الانتخابية ونظام الكوتا الخيارات المناسبة والخيارات غير المناسبة**. في ستينا لار سرود، وريتا تافرون (إعداد)، عماد يوسف (ترجمة)، على موقع المؤسسة الإلكتروني على الرابط التالي:
www.idea.int/publications/designing-for-equality/ar.cfm

ناجي صادق شراب. (1998). **التنمية السياسية: دراسة في النظريات والقضايا**.

نظام بركات، وعثمان الرواف، ومحمد الحلوة. (1987). **مبادىء علم السياسة**. عمان، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

هاني الحوراني. (2000). **النقابات المهنية وتحديات التحول الديمقراطي في الأردن**. عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ودار سندباد للنشر.

الهيئة المستقلة للانتخابات. (2013). التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2013، على رابط الهيئة التالي: <http://www.entikhabat.jo>، المنشور أيضاً في الجريدة الرسمية، العدد 5221، بتاريخ 5/5/2013: 2148– 2151.

وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية. (2012). الدستور الأردني.

وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية. (2004). إستراتيجية وخطة عمل الوزارة لتحقيق التنمية السياسية في الأردن، نيسان 2004.

Huntington, S.& Nelson,J. (1976). *On easy choice: Political participation in developing countries*. (Cambridge: Harvard University Press).

Pye, L. (1966). *Aspects of political development*, (Boston: Little Brown).

قدم في: أبريل 2014

أجيز في: مارس 2015